

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٦٦**

الأربعاء، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2018/432)

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

1815687 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أقرّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2018/432)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام؛ السيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد جواو بيدرو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/432، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالإنكليزية*): من دواعي سروري أن أخاطب مجلس الأمن اليوم وأن أقدم له معلومات مستكملة بشأن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والدعم الدولي ذي الصلة، بما في ذلك الدعم المقدّم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتحديات التي واجهتها حتى الآن، فضلاً عن التدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها وفقاً لأحكام القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

لست بحاجة إلى تذكير المجلس بأن الحالة الأمنية في منطقة الساحل مزرية. وقد تلقينا مرة أخرى أمس تقارير تفيد بإطلاق النار في واغادوغو. وخلال الأسابيع والأشهر الماضية، ظلت قوات الأمن المحلية في مثلث ليبتاكو – غورما، وكذلك القوات الدولية والبعثة المتكاملة، تتعرض لهجمات إرهابية مدمرة، بما في ذلك في ١٨ نيسان/أبريل في تمبكتو. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أولئك الذين يعانون أشد المعاناة: السكان المحليون والمدنيون الذين ما زالوا عرضة للترهيب والمضايقة، والذين يعيشون في خوف على حياتهم بشكل يومي، ولا يمكنهم إرسال أطفالهم إلى المدرسة و/أو غير قادرين تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الحصول على الطعام والتغذية. وما زال الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية اثنين من التحديات الأمنية الأكثر إلحاحاً التي تواجه منطقة الساحل، وأخشى أنه سيتعين علينا التعامل معهما لسنوات عديدة قادمة.

وفي ظل هذه الخلفية، لا يسعني إلا أن أعرب عن إعجابنا الكبير بدول المجموعة الخماسية، التي تولت أمورها بنفسها، وأن أشيد بها على الجهود التي اضطلعت بها خلال العام المنقضي من أجل تفعيل القوة المشتركة. وعلى نحو ما أفاد الأمين العام (S/2018/432)، فقد أُحرز تقدّم ملحوظ منذ أن منح مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الإذن بنشر القوة المشتركة في نيسان/أبريل الماضي وما أعقب ذلك من تجديد ولايتها قبل شهر واحد فقط. وبدأت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نشر قواتها وتجهيز مراكز القيادة والمقار القطاعية في القطاعات الثلاثة جميعها. ونشرت كل من بوركينا فاسو والنيجر كتيبة واحدة على حدودها مع مالي، فيما يجري نشر الكتيبة المالية في مثلث ليبتاكو – غورما.

ونفذت القوة المشتركة أول عمليتين لها في القطاع الأوسط واتخذت خطوات أولى هامة صوب إنشاء إطار للامتثال في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تحديد آليات للتمحيص والرصد

للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال أمامنا الكثير من العمل. فقد حدثت تأخيرات في تفعيل القوة المشتركة التي لم تبلغ بعد قدرتها التشغيلية الكاملة. وأدعو الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى متابعة الجهود المبذولة حتى الآن بلا هوادة وإلى نشر القوات المتبقية في أقرب وقت ممكن بحيث يمكن استئناف عمليات القوة المشتركة. وأدعو أيضاً المجموعة الخماسية إلى زيادة توضيح مفهوم عمليات القوة المشتركة وإلى العمل معا من أجل تحديد الغاية النهائية للقوة وأهدافها بصورة مشتركة.

كما أشير إلى أن القوة المشتركة لا تزال بحاجة عاجلة إلى المعدات والتدريب، بما في ذلك الأصول الجوية ومعدات الاتصالات. وهذه الثغرات في القدرات من العوامل الهامة الأخرى التي تؤخر التفعيل التام للقوة المشتركة ودعم المجتمع الدولي سيكون ضروريا للتغلب على تلك العقبات.

وعلى الرغم من أننا لا نقلل من شأن الطابع المعقد للعمليات العسكرية، نعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان تناول التقارير الأخيرة عن إدعاءات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن في المنطقة، على سبيل الأولوية، لأنها قد تشكل عقبات أمام تقديم الدعم من الأمم المتحدة. وأحث بشكل خاص الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية على الاستفادة من الجهود التي تبذلها القوة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإنشاء إطار للامتثال خاص بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك عن طريق دعم آليات المساءلة الفعالة وكفالة النشر المنهجي ووجود ضباط الشرطة العسكرية على مستوى الوحدات ودعم نشر أفرقة الأمم المتحدة في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق للمجتمع الدولي عل دعمه المستمر والمتواصل لهذه المبادرة الهامة. ونتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل الذي عقد في ٢٣ شباط/فبراير في بروكسل تشهد على ذلك. فقد جمعت ٨٠ مليون يورو إضافية في المؤتمر، مما رفع المبلغ الإجمالي للتبرعات المعلنة دعما للقوة المشتركة للسنة الأولى إلى ما يزيد عن ٤٠٠ مليون يورو، وهو ما يمثل تقريبا كامل الميزانية المتوقعة للسنة الأولى من العمليات. ووقعت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أيضا على الاتفاق التقني لتحديد نطاق وطرائق تقديم البعثة للدعم إلى القوة المشتركة، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، وهو ما قدمنا بشأنه إحاطة إعلامية إلى المجلس في ١٣ نيسان/أبريل.

وأشيد بالاتحاد الأوروبي على إدارة مركز التنسيق، وهي ليست بالمهمة اليسيرة. والمركز أداة هامة لتنسيق وتعبئة مساهمات الدول الأعضاء وشركائها. كما أشكر الاتحاد الأوروبي على مساهماته السخية والهامة في الدعم المقدم من البعثة إلى القوة المشتركة. لكن يساورني القلق من أنه في حين أن حشد الدعم من المجتمع الدولي حتى الآن جدير بالثناء حقا، آليات الدعم التي أنشأها القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) ستتطلب جهودا مستمرة لتوليد الموارد لتمويل الدعم المقدم إلى القوة المشتركة، بما في ذلك بتجديد مرفق للسلام في أفريقيا. وفي الأجل المتوسط إلى الطويل، سيكون من الصعب الحفاظ على الزخم الذي تحقق حتى الآن. وعلاوة على ذلك، ستواصل الأمم المتحدة التعويل على الآخرين كي تتمكن من تنفيذ تدابير الدعم المكلفة بتقديمه إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بموجب القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

(تكلمت بالفرنسية)

وحتى الآن، بالرغم من العدد الكبير من التبرعات المعلنة المحصلة، فإن الأموال اللازمة للتنفيذ الكامل للدعم الذي ستقدمه البعثة إلى القوة المشتركة لم ترد بعد. وبالأموال التي

تلقيناها حتى الآن، يمكن للبعثة أن تقدم السلع الاستهلاكية الأساسية والإجلاء الطبي فحسب. ولا تزال البعثة في حاجة ماسة إلى الأموال لتقديم الدعم الهندسي لتمكينها من المساعدة في تعزيز معسكرات للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مالي. والافتقار إلى القواعد التشغيلية الآمنة في مالي قد ثبت أنه يشكل عقبة رئيسية أمام التفعيل الكامل للقوة المشتركة. إذ يتعين على القوات التي نشرت بالفعل العيش وإجراء عملياتها في ظل أصعب الظروف. بيد أن تجربة البعثة في مالي تبرهن على الحاجة إلى تدابير فعالة لحماية المعسكرات. وفي ذلك الصدد، أدعو جميع الجهات المانحة إلى المساهمة أو تخصيص أموال إضافية للدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة. وكما يعلم المجلس، فإن الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة يقتصر على مالي نفسها، التي تشكل جزءا من القطاع الأوسط لعمليات القوة المشتركة. ولذلك، فإنني أدعو المانحين إلى تكثيف دعمهم للقطاع الشرقي والقطاع الغربي، اللذين لم يتلقيا حتى الآن الدعم من الأمم المتحدة. وختاما، تم صرف بعض التعهدات حتى الآن. وأدعو الجهات المانحة إلى صرفها في أقرب وقت ممكن.

وعلى المدى الطويل – وهنا أكرر التوصيات التي قدمها الأمين العام في آخر تقرير له – يجب أن يكون هدفنا الشامل هو النظر معا في الآليات التي ستسمح للتمويل بأن يصبح يمكن التنبؤ به على نحو أفضل، بما في ذلك من خلال الاشتراكات الإلزامية، فضلا عن تدابير الدعم والتمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به بقدر أكبر، لقوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فهذا من شأنه أن يتيح تحسين الدعم المقدم للبعثة وكفالة أن يتسنى لها الاضطلاع بولايتها على نحو فعال.

وفي نهاية المطاف، فإن أي محاولة للتغلب على حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الساحل لن تنجح إلا إذا ركزت على الصلة بين التنمية والسلام والأمن. وتدخلات القوة المشتركة ستظل مبادرة تركز على الأمن لكنها يجب أن تكون راسخة الجذور في إطار أوسع نطاقا وأكثر شمولا، إلى جانب المبادرات الرامية إلى تحسين الحوكمة والحصول على التغذية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير الفرص للشباب. كما يجب أن تحافظ دائما على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي كهدفها الرئيسي، لأن ذلك هو حجر الزاوية في جميع الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وأرحب بالتقدم المحرز في إنشاء القوة المشتركة لإطار الامتثال، غير أنني ما زلت قلقة إزاء التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المحلية لفرض القانون والنظام. القوة المشتركة لن تنجح إلا إن حظيت بثقة ودعم السكان المحليين.

وأرحب أيضا بالجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز أمانتها الدائمة وتعزيز صلاتها مع قيادة القوات المشتركة في سيفاري. الخطوة التالية الهامة، التي أحث المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على السعي إلى تحقيقها، هي تعزيز ملكيتها للجهود الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة، فضلا عن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد وإنشاء فريق الدعم. إنشاء هيكل هام من هذا القبيل من شأنه أن يتيح المزيد من التنسيق والتعاون المنتظم مع المنطقة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين، وسيكفل مواءمة عمليات القوة المشتركة مع استراتيجية أوسع نطاقا للمنطقة بأسرها.

إن التزام الأمم المتحدة بتلك المبادرة الهامة لا يزال ثابتا. ومن مسؤوليتنا جميعا كفالة نجاح القوة المشتركة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيديكو.

السيد سيديكو (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة بشأن الحالة في

منطقة الساحل، وهي منطقة من العالم تواجه أزمة معقدة وشائكة. ويبرهن هذا على اهتمام المجلس بمنطقتنا دون الإقليمية، بالرغم من العديد من مصادر القلق الأخرى للسلم والأمن الدوليين.

بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي يلخص تقريره الاستراتيجي والهام عن إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2018/432) تماما حقيقة القضايا الراهنة في تلك المنطقة من أفريقيا، ويقترح عدة سبل عملية لجعل استجابة المجتمع الدولي للأزمة المتعددة الأوجه أكثر فعالية.

وفي مواجهة التحديات المتعددة، التي غالبا ما يتم تجاهلها أو التقليل من شأنها، أصبحت منطقة الساحل تدريجيا منطقة رئيسية لعدم الاستقرار في أفريقيا، وتشكل اليوم تهديدا متزايدا للأمن الدولي.

وقررت خمسة بلدان تقع في قلب منطقة الساحل – بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا والنيجر – أن تتكاتف كمنظمة وتشكل فريقا أساسيا كي تواجه متضامنة التحديات المشتركة الهائلة التي تهدد استقرار الدول الهشة أصلا، وتعوق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وتأتي في مقدمة تلك التحديات الأزمة الأمنية العالمية الراهنة التي اتسمت منذ عدة سنوات، ولكن بصورة عاجلة جدا في الآونة الأخيرة، بانتشار النزاعات المسلحة في بلداننا، وانتشار الإرهاب الديني المتطرف، والاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى للجريمة العابرة للحدود الدولية، وأزمة الهجرة وتداعياته وأشنع مظاهرها، وهي الاتجار بالبشر، الذي تنظمه قنوات الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا.

وعلى الصعيد العسكري البحت، فقد مكنتنا تعبئة بلداننا الخمسة والدعم من المجتمع الدولي من اتخاذ خطوة إيجابية جدا إلى الأمام. وكما يشير الأمين العام في تقريره، نجحنا على مدى الأشهر الأخيرة في إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تتألف من ٥ ٠٠٠ جندي، وتحظى بدعم المجتمع الدولي، ولا سيما عن طريق ا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان، بقيادة فرنسا. وفي هذا الصدد، تم الانتهاء مما يطلق عليه الترتيب التقني فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في شباط/فبراير الماضي، ووقعه رئيس النيجر والرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فخامة السيد محمدو إيسوفو. علاوة على ذلك، ومن أجل الامتثال لمعايير الأمم المتحدة في هذا المجال، فقد أدرجت القوة المشتركة في مفهومها الاستراتيجي للعمليات إطارَ الامتثال لحقوق الإنسان الذي تنادي به الأمم المتحدة. ولذلك فإن دعم الأمم المتحدة هذا في أعقاب اعتماد القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) أمر مرحب به. فقد مكننا بالفعل من التعاون أثناء إنشاء مقر القوة المشتركة في سيفاري، مالي، وأثناء إجراء أول عمليتين للقوة، وهما عملية هاوبي وعملية باغنالي، في المنطقة الحدودية الحساسة فيما بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

وتماشيا مع بيانات الأمين العام، يجب أن نقر بأننا لا نزال بعيدين عن التوصل إلى سرعة جيدة في خطى التنفيذ الفعلي لاستجابتنا الأمنية في مواجهة الأزمة التي تهدد بالزعزعة التامة لاستقرار منطقة الساحل والمناطق المحيطة بها. وعلى الرغم من أن أكثر من ٨٠ في المائة من قواتنا منتشرة بالفعل في المقر في سيفاري، وفي مناطق العمليات الثلاث، تظل الحقيقة هي أن القوات لا تزال عموما سيئة التجهيز، وتنعدم القواعد العسكرية، وبصورة أعم، اللوجستيات اللازمة للتدخل الفعال، لا سيما في بيئة كثيرا ما تكون معادية من عدة جوانب. وفي السياق نفسه، تشكيلة الدعم المقدم من البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة المأذون به الوقت الحالي بموجب القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) تحد كثيرا من التغطية الإقليمية الفعالة والسيطرة العملياتية على

جميع الجبهات المصنفة حالتها عاجلة للتدخلات المستقبلية من جانب القوة لمكافحة الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية الأخرى المصممة على نشر الرعب في منطقة الساحل.

ولذلك، نؤكد التشخيص الذي أورده الأمين العام في تقريره، حيث يسلط الضوء خصوصا على عدم كفاية الآلية القائمة لدعم القوة المشتركة. ”ليست مستدامة ولا تتناسب مع التحديات التي نواجهها في منطقة الساحل“ (S/2018/432، الفقرة ٧٤) وفي ظل هذه الخلفية، لا شك في الأمر يعود لمجلس الأمن كي يزيد إسهام الأمم المتحدة لمستوى أكثر ملاءمة حيث سيشمل اشتراكات إلزامية باعتبار ذلك أفضل خيار للتمكن من تقديم دعم طويل الأجل. وهذه فرصة للتأكيد مجددا على النداء الموجه إلى المجلس لتزويد القوة المشتركة بالولاية المعززة التي تستحقها والموارد اللازمة لإنجاز تفعيلها، وضمان قدرتها الكاملة والفعالة على الاستجابة. وسيتماشى بدقة هذا التطوير في ولاية القوة المشتركة مع التوصيات المنبثقة عن المشاورات التي أجراها مجلس الأمن في آذار/مارس الماضي في سياق تحسين عمليات حفظ السلام بهدف جعلها أكثر مرونة، أكثر دينامية وأكثر تكيفا مع مختلف مسارح العمليات – وباختصار، أكثر فعالية في عالم متغير باستمرار. ولذلك فإن هذه أيضا فرصة جيدة للاستفادة من هذا النهج الذي يتسم بأنه أكثر عملية ودينامية تجاه تدخلات الأمم المتحدة.

وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بحلول دعم القوة المشتركة التي اقترحها الأمين العام، وجعلها أفضل تكيفا مع السياق، كما يعلم أعضاء المجلس، فقد تشرفت، قبل تولي مهام منصبي في شباط/فبراير الماضي كرئيس لمجموعة الساحل، بقيادة بعثتين دوليتين هامتين، إحداهما تحت رعاية الاتحاد الأفريقي – بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – والأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة – منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كلتا الحالتين، أسفر التعاون الجيد بين القوات الأفريقية والأمم المتحدة عن نتائج إيجابية، لا سيما في الصومال، من خلال القدر الكبير من الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال إنشاء لواء التدخل السريع في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة، الذي يتألف حصرا من قوات من بلدان المنطقة دون الإقليمية، وقد حقق أهم نجاح للتدخلات العسكرية للأمم المتحدة في ذلك البلد منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة هناك قبل قرابة ٢٠ عاما. ولذلك، فإنني أتكلم عن تجربة، حيث أتيحت لي في الآونة الأخيرة فرصة لأشهد الوقائع المختلفة لتدخل البعثات على أساس يومي، ولكن دائما في سياق يحدده قرار صادر عن مجلس الأمن.

ولذلك فالمسألة تتعلق بنجاح القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في إنشاء قوة عملياتية فعالة قوامها الأساسي أفريقي لكن بدعم قوي من المجتمع الدولي بأسره، بقيادة الأمم المتحدة، بغية توجيه رسالة واضحة وقوية إلى جميع القوى ال هَدّامة، وبالتالي الاضطلاع بأخطر البعثات، التي سيعني إخفاقها زعزعة الاستقرار تماما لجزء كبير من القارة الأفريقية، وهي منطقة، ينبغي لنا أن نتذكر، مجاورة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي القارة الأوروبية. وهي ملتقى طرق هام للوصول إلى باقي العالم – أمريكا وآسيا والشرق الأوسط، على وجه الخصوص. وبالنسبة للشبكة الإرهابية الدولية الضبابية وكل الجماعات المرتبطة بها، فإن فشل تدخلنا يعني منحهم على طبق من ذهب أساسا عمليا محتملا لتنظيم انتشار غير محدود تقريبا في جميع أنحاء العالم لإرهاب جماعي أكثر ترويعا مما نواجه فعلا اليوم للأسف.

إذ تدرك دولنا بأنها ستكون أول من يتضرر، فقد بذلت مؤخرا، على الرغم من الإمكانيات المالية المحدودة، جهودا كبيرة لزيادة قدرات قواتنا الدفاعية والأمنية في هذين القطاعين اللذين أصبحا يحظيان في المتوسط بأكثر من ٢٠ في المائة من ميزانيات

بلداننا الخمسة، وغالبا ما يتم ذلك على حساب القطاعات الاجتماعية، على الرغم من طابعها الحساس، الأمر الذي يشكل مقايضة مؤلمة جدا لحكوماتنا. ولذلك فإن الحصة المتوقعة من البلدان الخمسة لتمويل القوة المشترك سيدفعها الجميع، وفي بعض الأحيان بشيء من التأخير. بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى الصندوق الاستئماني الذي تم إنشاؤه لإدارة الجهد المالي للمجتمع الدولي دعما للقوة المشتركة، حسابا بالفعل مع المصرف المركزي في موريتانيا، البلد المقر للمجموعة الخماسية.

وبعد الاجتماع الذي عقده وزراء دفاع منظمتنا قبل أسبوعين في واغادوغو، صدرت تعليمات بالتعجيل بتعيين أعضاء لجنة دعم الصندوق الاستئماني، بما في ذلك ضامنه، الاتحاد الأوروبي، بهدف تسريع وتيرة عملياتها. ومن الجدير بالملاحظة أيضا مع الامتنان أن المساهمات المالية الأولى، وبصورة رئيسية الأفريقية منها، إما وصلت الآن بالفعل أو هي في طور الوصول، ولا سيما من رواندا والبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. كذلك، لا بد للتعبئة الجارية حاليا في منطقة الساحل أن تتحقق بسرعة شديدة وعلى نحو ملموس ميدانيا من أجل استعادة الأمل والثقة لدى سكاننا، حيث يؤدي دعمهم دورا أساسيا لتحقيق النجاح على المدى الطويل لتدخل المجتمع الدولي المتعدد الأبعاد الذي هبّ لمساعدة منطقتنا.

ومن هذا المنطلق، نشارك أيضا في الأعمال المتعمقة التي بدأ تنفيذها، لا سيما بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بهدف كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان في هذه المعركة ضد الإرهاب. وينبغي النظر إلى تعزيز حقوق المواطنين وحرياتهم على أنه جانب إيجابي وليس تقييديا لأنه يسهم إلى حد كبير في نزع المصداقية عن خطاب القوى المتخلفة التي نكافحها.

ومن الأهمية بمكان كي ننجح أن يكون تخطيطنا طويل الأجل وليس آنيا، وألا تكون الاستجابة الأمنية معزولة عن باقي مشكلة الساحل المعقدة. وبدون السلام والأمن الدوليين، لا يمكن أن يكون هناك تنمية أو رخاء. وفي الواقع، فإن الانعدام الواضح للتنمية والتقدم الاجتماعي – الاقتصادي يحبذ زيادة في انعدام الأمن والاستقرار. ولذلك، فإننا نواجه حلقة مفرغة تتطلب حلا أكثر عالمية ونهجا أكثر شمولا في استجابتنا للحالة في منطقة الساحل.

ولذلك يجب أن تكون الصلة بين الأمن والتنمية في صميم جهودنا. وينبغي أن تكون ملموسة جدا على أرض الواقع بالنسبة لشعوب منطقة الساحل. ومن هنا، من هذه القاعة، سينشأ الزخم اللازم لتحويل الالتزامات التي تعهد بها الجميع إلى إجراءات ملموسة من أجل الإسراع بتحقيق الهدف البالغ الأهمية المتمثل في إحلال السلام في منطقة الساحل وتأمينها بالتوازي مع تنفيذ خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطموحة التي تلبي توقعات شعوبنا، ولا سيما الشباب والنساء. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت الأمم المتحدة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، التي نشيد بها. وعلى المستوى المحدد للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لدينا استراتيجية إنمائية وأمنية تشمل خطة تشغيلية – برنامج الاستثمارات ذات الأولوية – التي نعول على إسهام المجتمع الدولي بأسره لتنفيذها. وألاحظ مع الارتياح أن عددا من الأصدقاء والشركاء لمنطقة الساحل – وكثيرون منهم ممثلون في هذه القاعة – قد أعربوا بالفعل عن نيتهم دعم برنامج الاستثمارات ذات الأولوية.

ويمكننا أن نرى بوضوح أن المداولات التي أجريت من أجل إيجاد الحلول المناسبة للتعامل على نحو مناسب مع التحديات الهائلة التي تواجه منطقة الساحل قد جرت، وأنه قد تم تحديد حلول متعددة الأوجه، فضلا عن بعض الموارد اللازمة. ولا يتبقى سوى اتخاذ إجراءات قوية لتنفيذ هذه النوايا الطيبة في إطار مناسب، وبالتالي تلبية توقعات شعوب منطقة الساحل، بمن فيها الشباب فاقدي الأمل في المستقبل الذين يحجمون عن

الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية الرجعية أو محاولة المشروع الانتحاري في الهجرة السرية، والنساء اللاتي يعشن في المناطق الصحراوية من منطقة الساحل ويواجهن الجفاف ويرين أطفالهن الحديثي الولادة يموتون على أذرعهن بسبب حالة انعدام الأمن السائدة التي أدت إلى فرار الموظفين الطبيين من المنطقة، وبشكل أعم، نقص الخدمات الأساسية للسكان.

لقد حان الوقت للعمل من أجل منطقة الساحل بما يتجاوز الخطب وأنصاف التدابير. ويجب أن يحين الوقت لاتخاذ إجراء حازم هنا في هذه القاعة في ظل الزخم الذي يوفره مجلس الأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد سيديكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة محمد (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشيد بوفدكم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت، وعلى إتاحة الفرصة لي لأشاطر مجلس الأمن وجهات نظر الاتحاد الأفريقي بشأن المسألة الهامة والملحة المتعلقة بالحالة في منطقة الساحل، وتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

لا يزال الاتحاد الأفريقي يساوره بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل الكبرى جراء تزايد الخطر الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف وانتشارهما إلى البلدان المجاورة. تذكرنا الأحداث التي وقعت في تلك المنطقة مرة أخرى بأن الجماعات الإرهابية لا تعرف حدودا. فهي تفكر وتعمل على نحو عالمي. ولذلك يجب أن يكون النهج الدولي في التعامل مع هذه الآفة متسقا وشاملا ومتكاملا. وهناك حاجة إلى المشاركة المتزامنة والمستدامة في جميع الأماكن والمناطق المتضررة.

وعليه، فثمة حاجة ماسة إلى مشاركة دولية قوية لدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة. ما برح الاتحاد الأفريقي يقدم دعما كبيرا لمختلف المبادرات الإقليمية، ولا سيما المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط، الأمر الذي يوضح الإرادة السياسية والالتزام من جانب البلدان المعنية بمكافحة التهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

هذه المبادرات تستحق تقديم دعم دولي يتناسب مع التهديدات التي تواجه المنطقة. وينبغي أن ندرك تماما أن الجهود التي تبذلها المنطقة لن تنجح إلا إذا استمرت في الاستفادة من وجود توافق آراء دولي قوي ودعم نشط. ولن يدخر الاتحاد الأفريقي جهدا من أجل تحقيق ذلك الهدف، وسيواصل توعية دوله الأعضاء والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالحاجة الماسة إلى تعزيز ما يقدمه من دعم.

(تكلمت بالفرنسية)

ويشيد الاتحاد الأفريقي بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي نجحت في قيادة أول عمليتين منذ إنشاء مقرها في سيفاري، في مالي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بقادة الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، على تجديد عزمهم على العمل معا من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

كما أود أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأفريقي للشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لما يقدمونه من مساعدة متعددة الأوجه، بمن فيهم من قدم تعهدات في المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقد في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير. كما نرحب بأول المساهمات المالية الأفريقية، ولا سيما تلك التي قدمتها رواندا والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا .

في هذا الصدد، وفي حين نكرر دعوتنا إلى سرعة صرف الأموال المتعهد بها، أود مرة أخرى أن أشدد على الحاجة الملحة إلى كفالة التمويل الثابت والمستدام للقوة المشتركة، حيث إنه –

كما يعرف مجلس الأمن بالفعل – نظرا للصعوبات المالية ونقص المعدات الرئيسية فقد أخفقت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في بلوغ قدراتها التشغيلية. ويضاف إلى ذلك أن القوة المشتركة لا يمكن أن تقود عمليات واسعة النطاق، مما يفتح المجال في نهاية المطاف أمام الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وبخاصة الاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر، وهو ما يعيث فسادا في المنطقة.

كما أن الاحتياجات من حيث الدعم اللوجستي وجمع المعلومات الاستخبارية هائلة وتتطلب مساهمات ضخمة. ولهذا يبدو لنا من الحكمة أن نطلب مرة أخرى دعم مجلس الأمن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأن نسترعي الانتباه إلى الحالة الأمنية المتقلبة في منطقة ليبتاكو – غورما، حيث يشكل السكان المدنيون ورموز الدولة والقوات الدولية أهدافا رئيسية على نحو متزايد. وفي هذا السياق، لن يساعد في القضاء على التهديدات التي تم تحديدها إلا ولاية قوية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك توفير موارد كبيرة للقوة المشتركة.

(تكلمت بالإنكليزية)

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أبلغ بأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في دورته الـ ٧٥٩ المعقودة في أديس أبابا في ٢٣ آذار/مارس، قرر تمديد نشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا اعتبارا من ١٢ نيسان/أبريل.

ومن الآن فصاعدا، سيواصل الاتحاد الأفريقي العمل صوب تعزيز تولي المنطقة لزمام الأمور، وسيواصل جهوده الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن في منطقة الساحل. إن هدفنا هو كفالة زيادة الدعم والتعاون من جانب بلدان المنطقة، بما في ذلك ما يتعلق بأمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية. وتم استكمال إحدى الخطوات الهامة في هذا الاتجاه بالتوقيع على مذكرة تفاهم من أجل تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أبرمت في ٢٤ آذار/مارس بين إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية. وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أنوه بجهود السيد مامان سيديكو وأشيد بها منذ تعيينه على رأس الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية.

كما سيواصل الاتحاد الأفريقي تقديم دعمه لكفالة التنفيذ الفعال لاتفاق الجزائر للسلام. فلا يزال هذا هو السبيل الأمثل لزيادة عزل الجماعات الإرهابية والإجرامية. ونحث جميع الأطراف المالية على مضاعفة جهودها من أجل كفالة تنفيذ الأحكام الرئيسية لهذا الاتفاق في الوقت المناسب.

وأخيرا، فإن تعقيد التحديات التي تواجه منطقة الساحل وطابعها المتعدد الأبعاد يشهدان على ضرورة أن تراعي استجابتنا الجماعية تماما الصلة القوية بين الأمن والتنمية. ولذلك، فإننا بحاجة إلى إعادة تكييف تدخلاتنا من أجل تحسين الاستجابة للاحتياجات الوطنية والإقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار ووضع حد للعنف. وفي هذا الصدد، فإننا نتخذ خطوات لتحديد مختلف المشاريع والبرامج التي تضطلع بها مؤسسات الاتحاد الأفريقي في المنطقة في عدد من المجالات.

ويشمل ذلك الهياكل الأساسية والتنمية البشرية والصحة والبيئة والزراعة والأمن الغذائي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. والهدف من ذلك هو ضمان قدر أكبر من التآزر في مبادراتنا ومواءمتها مع أولويات المنطقة، مع مراعاة أنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام الدائمين إلا إذا كانا متجذرين في التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة للاتحاد الأوروبي لمخاطبة

مجلس الأمن في هذه الجلسة. إن هذه الجلسة تمثل تعبيرا واضحا عن دعم المجتمع الدولي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ويرتبط الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء منذ فترة طويلة بعلاقات صداقة وثيقة مع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فنحن جيران، وكجيران فإننا لا نتشاطر التحديات فحسب، بل والآمال أيضا. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي سيواصل القيام بدوره كاملا والوقوف جنبا إلى جنب مع جيراننا في منطقة الساحل.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز التعاون الإقليمي في إطار صيغة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونؤيد بقوة جهود التعاون بكافة أبعادها.

أود أن أركز في ملاحظاتي على دعم الاتحاد الأوروبي لتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وذلك الدعم لا يكمن في صلب علاقاتنا الثنائية مع المنطقة فحسب، ولكن أيضا في صميم الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال صون السلام وإدارة الأزمات. وهو أيضا عنصر أساسي من عناصر التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

منذ المؤتمر الذي عُقد في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير، والذي تعهد خلاله المجتمع الدولي بتقديم أكثر من ٤٠٠ مليون يورو وبعد التوصل إلى الترتيب التقني بين المجموعة الخماسية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تحظى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الآن بالدعم الدولي اللازم لإحراز تقدم في نشر وتفعيل قوتها المشتركة.

ونأمل في أن يتيح مبلغ الـ ١٠ ملايين يورو الذي دفعه الاتحاد الأوروبي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي سرعة تقديم دعم فعال للقوة المشتركة. وندعو الشركاء الآخرين إلى استخدام هذه الآلية الجاهزة للعمل تماما لإيصال ما يقدمونه من تمويل إلى البعثة. وهذا أمر أساسي لأن نوع الدعم الذي يمكن للبعثة تقديمه في الميدان إلى القوة المشتركة لا يمكن إيصاله مباشرة بأي وسيلة أو قناة أخرى، بما في ذلك القنوات الثنائية. ويعد الاتحاد الأوروبي أيضا لتقديم مساهمة قدرها ١٠ ملايين يورو لإنشاء وتنفيذ إطار امتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما قدمنا ٧٠ مليون يورو من أجل توفير المعدات والهياكل الأساسية والخدمات للقوة المشتركة.

إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن القوة المشتركة يجب أن تكون مترسخة ضمن إطار سياسي ومؤسسي أوسع نطاقا لتوجيه عملياتها ولكفالة ألا تكون القوة سوى جزء واحد من استراتيجية إقليمية أوسع نطاقا. ولذلك، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٥ ملايين يورو لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تفعيل صندوقها الاستئماني وإنشاء لجان الدعم والتوجيه ومكتب الأمانة الدائمة لشؤون الدفاع والأمن. ونرحب بهذه الدينامية الجديدة التي تبشر بالخير بالنسبة لاستمرار قيادة وتكامل المجموعة الخماسية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونرحب بالجهود التي يبذلها السيد سيديكو بهذا الخصوص وأرحب بحضوره هنا اليوم.

وفي هذا الصدد، من المهم بشكل حيوي مراعاة مذكرة التفاهم المبرمة في الآونة الأخيرة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتي تنص على قيام الاتحاد الأفريقي بدور تنسيقي والتي تعتبر القوة المشتركة جزءا من هيكل السلام الأفريقي الأوسع نطاقا. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي إدارة مركز التنسيق لأي مدة نعتبرها ضرورية من أجل المساعدة في تنظيم أوضاع القوة المشتركة والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وضمان الاتساق في التبرعات الدولية المقدمة إلى القوة. ويجتمع مركز التنسيق شهريا في بروكسل، بمشاركة ممثلين عن المجموعة الخماسية وجميع الشركاء

الدوليين، لتقييم الدعم القائم وتحديد أوجه النقص. كما يتواصل المركز كل أسبوعين مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية في نواكشوط ورئاسة المجموعة في نيامي والقوة المشتركة في باماكو.

وبالإضافة إلى الدعم المالي والمؤسسي الذي أشرت إليه للتو، يجري حاليا استعراض الجهود الأوروبية الرامية إلى بناء القدرات الدفاعية والأمنية في المنطقة، ولا سيما في مالي والنيجر، من أجل توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل توفير التدريب والمشورة للقوة المشتركة، مع الاحترام الكامل لاختصاصات وسلطة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل في تعاون وثيق جدا مع قائد القوة المشتركة، الجنرال داكو.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة أيضا تطوير وتفعيل عنصر الشرطة في القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونعتقد أن هذا هو السبيل لكفالة ضمان إطار قانوني سليم لأي جهود لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. ونعتقد أيضا أن ذلك سيساعد على تحقيق النتائج المرجوة وضمان الحماية الملائمة للسكان المدنيين.

وتشجع بعثتا الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مجال الأمن في مالي والنيجر سلطات هذين البلدين على تطوير عنصر الشرطة للقوة المشتركة، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الآخرين.

ومن المهم أيضا عدم إغفال البعد الأمني للمساهمة الأوروبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمنطقة. وفي هذا الصدد، قدم الاتحاد الأوروبي ٨ بلايين يورو في شكل معونات إلى منطقة الساحل على مدى السنوات السبع الماضية. كما أن الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة تحالف الساحل، الذي أُنشئ لتعزيز وتوسيع وتسريع هذا النهج المتكامل حيال الأمن والتنمية ولتحقيق نتائج ملموسة. ولكن يجب أن نكون واضحين: لا يمكن أن يكون هناك تقدم دائم إذا لم يصاحبه تقدم مماثل على المسار السياسي. ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى استخدام جميع أشكال التأثير المتاحة لنا لتشجيع الأطراف المالية على الوفاء بالتزاماتها.

أود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى أننا، وكما يقول الأمين العام عن حق في تقريره (S/2018/432)، قد تمكنا بفضل جهودنا الجماعية من تحقيق تقدم كبير في تعبئة الموارد والدعم للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وذلك بعد عام واحد فقط من موافقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على نشر القوة المشتركة. وبالتطلع إلى المستقبل، سيكون من الحيوي أن نواصل جميعا أداء أدوارنا وإظهار دعمنا للقوة، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم المستمر إلى البعثة. وفي سياق القيام بذلك، يجب علينا أيضا ضمان الاتساق في تعهداتنا ومساعدتنا إلى القوة المشتركة والعمل بشفافية تامة ومع الاحترام الكامل لسلطة ومشاركة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأؤكد لكم الدعم الثابت من الاتحاد الأوروبي، ونحن نقف جنبا إلى جنب مع جيراننا في منطقة الساحل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، السيدة بينتو كيتا، والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، السيد مامان سيديكو، الذي أرحب به، وأشكره بخاصة على التزامه المثالي، فضلا عن المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي، السيدة فاطمة كياري محمد، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي، السيد جواو فال دي ألميدا على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا. لقد برهنوا مرة أخرى على التعبئة الكاملة للمجتمع الدولي دعما للمجموعة الخماسية ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

وبعد مرور ستة أشهر تقريبا على اتخاذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، أُحرز تقدم كبير في تفعيل القوة المشتركة. وفي أعقاب مؤتمر بروكسل والتوقيع على الترتيب التقني، يتوفر الآن لدى المجموعة الخماسية الدعم اللازم للمضي قدما في نشر

القوة المشتركة. إن التقدم المحرز في الميدان حقيقيٌ، لا سيما بتفعيل الهياكل القيادية، والنشر المتوقع لمعظم القوات في القطاع الأوسط، واعتماد الإطار الإداري والعملياتي للقوة وإجراء العمليات الجديدة. كما يمثل إقرار إطار الامتثال لحقوق الإنسان تطورا إيجابيا جدا، لأنه بعدٌ أساسيٌ لنجاح القوة المشتركة والعمل في خدمة الشعب. وأخيرا، فإن التعزيز الجاري للأمانة الدائمة والأدوات المتاحة لها – وخاصة من الناحية المالية – يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ويجب دعمه. وكل ذلك يجعل القوة المشتركة نموذجا محتملا لقوة تدخل أفريقية.

وعلى الرغم من طموحاتنا النبيلة واستمرار الزخم، يجب أن نكون واقعيين وعقلانيين في توقعاتنا القصيرة الأجل. فالقوة المشتركة لا تزال تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك فيما يتعلق بتوفر المعدات الحيوية مثل خطوط الاتصالات بين هياكل القيادة والوحدات في الميدان. ولا يمكن تفعيلها بين عشية وضحاها. ومن الهام أن تستمر دول المجموعة الخماسية في الأشهر القادمة في الاستفادة المثلى من الدعم المقدم لوضع الصيغة النهائية لتفعيل القوة على سبيل الأولوية. ويشمل ذلك نشر جميع القوات، فضلا عن نقل السلطة إلى قائد القوة. كما أن إنشاء عنصر الشرطة أمر بالغ الأهمية لضمان الطابع القضائي على أنشطة القوة المشتركة والعلاقة الحتمية مع نظام العدالة الجنائية لكل دولة من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية. وأخيرا، يجب التحقيق في جميع الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، في حال ثبوت الجريمة، وإجراء المحاكمة وفقا للمبادئ المنصوص عليها في إطار الامتثال.

إن الوفاء بالتبرعات المعلنة شرط هام بالنسبة لدول المجموعة الخماسية من أجل إحراز تقدم في تفعيل القوة المشتركة. ولذلك تتمثل مسؤوليتنا، بوصفنا شركاء للمجموعة الخماسية، في بذل كل جهد ممكن لكفالة أن يُقدم هذا الدعم في أقرب وقت ممكن، وهو ما لا يحدث دائما للأسف اليوم. وعندما يتعلق الأمر بالقوة المشتركة، لا يمكننا تعزيز التوقعات المفصولة عن وتيرة تنفيذ الدعم الخاصة بنا. وفي الواقع، يجب أن نمضي على كلتا الجبهتين.

كما أن تنسيق المعونة الثنائية أمر بالغ الأهمية في الوقت الذي تتلقى فيه المجموعة الخماسية تدفقا كبيرا من الجهود ذات النوايا الحسنة، مع محدودية وسائل الاستيعاب. وهذا هو المقصود من العمل المميز الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي من خلال مركز التنسيق بناء على طلب المجموعة الخماسية وبالتعاون الوثيق معها. ولا بد من مواصلة هذا العمل ودعمه بالتعاون الكامل مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وستواصل فرنسا، من جانبها، تقديم الدعم المادي والتشغيلي لدول المجموعة الخماسية.

كما أنه من الأهمية بمكان تفعيل الدعم المقدم بموجب الترتيب التقني، بفضل مساهمة أولية من الاتحاد الأوروبي. وهذا سيتيح المجال لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتزويد القوة المشتركة بالدعم اللوجستي والتشغيلي المباشر في الميدان، الأمر الذي لا يمكن توفيره من خلال قنوات التمويل الأخرى، بما في ذلك التمويل الثنائي. غير أن البعثة لا تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك حتى إذا تم تأمين التمويل الإضافي. ولذلك، فإننا ندعو الجهات المانحة التي لم تدفع مساهماتها بعد إلى المشاركة في تمويل هذه الآلية المفيدة.

من الواضح أن الرد العسكري لا يشكل إلا جزءا من الحل، وأنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار دائم في منطقة الساحل دون إحراز تقدم سياسي وفي مجال التنمية. وتلك نقطة هامة. أما على الجبهة السياسية، فيجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى استخدام جميع الوسائل المتاحة لنا لتشجيع الأطراف المالية على تنفيذ التزاماتها، بما في ذلك قبل الانتخابات المقبلة. وفي الأسابيع الأخيرة كانت هناك عدة إشارات مشجعة في هذا الاتجاه، بما في ذلك تدشين آلية تنسيق العمليات في كيدال

التي يجب تثبيتها وتعزيزها الآن. وفيما يتعلق بالتنمية، يجب أن يكون هدفنا هو تنسيق عمل مختلف الجهات المانحة حول الأولويات المستهدفة والمحدودة – والتي يتم تحديدها بالتعاون مع شركاء المجموعة الخماسية وتهدف إلى ضمان إحداث تأثير مباشر بالنسبة لأكثر السكان ضعفا. وهذا هو المحرك للتحالف بخصوص نهج الساحل الذي ينسجم تماما في الإطار الأوسع نطاقا الذي حددته استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وتعتزم فرنسا أن تثير على الدوام مسألة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل في مجلس الأمن. فالحالة في الميدان تبرر ذلك أكثر من أي وقت مضى. ويقدم أحدث تقرير مقدم من الأمين العام (S/2018/432) توصيات وجيهة وملائمة لتزويد القوة المشتركة بالدعم الثابت والمستدام والمتناسب مع التحديات. وسوف نواصل العمل في ذلك المجال، مع مراعاة سرعة خطى تفعيل القوة المشتركة في الميدان، ساعين إلى الإبقاء على توافق الآراء داخل المجلس بشأن هذه المسألة. غير أن التوقعات لا تزال كبيرة، ولا بد لنا من الوفاء بها.

وفي الأجل القصير، من المهم أن ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل الدعم المتعهد به في أقرب وقت ممكن، وكذلك تشجيع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية على مواصلة التعبئة نحو النشر الفعال للقوة المشتركة. وفي نهاية هذه الجلسة، ستقدم فرنسا بيانا صحفيا مقترحا يصدر عن مجلس الأمن على هذا المنوال.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): إن وفد بلدي يشكر بولندا على تنظيم هذه الجلسة الإعلامية بشأن تطورات تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية – الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، السيدة بينتو كيتا؛ والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، السيد مامان سيديكو. كما نشكر المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيدة كياري محمد، التي نؤيد بيانها الذي أدلت به بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي؛ ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السيد جواو بيدرو فالي دي ألميدا على الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها.

ونلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2018/432) التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كما يطلعنا على المستجدات بشأن العديد من التحديات المستمرة، بما في ذلك حشد المساعدة الدولية، وتنفيذ الاتفاق التقني، وإطار الامتثال لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن وحدة عمل مجلس الأمن والالتزام الثابت من الدول والجهات الفاعلة المؤسسية قد أفاد التنفيذ الصارم لتوصيات القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) المتعلقة بالدعم التشغيلي واللوجستي المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة. وتشجع كوت ديفوار جميع الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز القوة المشتركة، الأمر الذي يدلل على رغبة البلدان الأفريقية في تولي المسؤولية عن أمنها الجماعي.

وتؤيد كوت ديفوار الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل والتحديات التي تواجه تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ووفقا للتقرير، لا يزال التقدم المحرز في تكوين القوات، مع القوة المشتركة التي كان من المقرر أن تبلغ كامل قدرتها التشغيلية في آذار/مارس ٢٠١٨، لا يرقى إلى مستوى تطلعات المجتمع الدولي. ولذلك تكرر كوت ديفوار نداء الأمين العام إلى دول منطقة الساحل لتكثيف الحوار مع الشركاء الدوليين من

أجل تعزيز الدعم المتعدد الأوجه وتحسين تنسيقه من أجل تفعيل القوة المشتركة. وتعد قدرات النشر السريع والفهم القوي للبيئة الاجتماعية والثقافية مزايا نسبية في مكافحة انتشار الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في منطقة الساحل.

ويشكل الدعم اللوجستي والتشغيلي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للقوة المشتركة، على النحو المحدد في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، مثالا جيدا على التعاون بين الأمم المتحدة وعمليات السلام الأفريقية. ولذلك ترحب كوت ديفوار بالتوقيع على الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتأمل في أن يتم الوفاء بتعهدات التمويل، مما يدفع بعملية تفعيل القوة المشتركة.

ونرحب أيضا باعتماد دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإطار امتثال يهدف إلى ضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان من جانب القوة المشتركة، التي سيعتمد النجاح التشغيلي لها على مشاركة المجتمعات المحلية وتعاونها. وسيتطلب تنفيذ إطار الامتثال هذا تدريبا موجها بشأن احترام حقوق الإنسان الأساسية للعناصر العسكرية للقوة المشتركة والعقوبات التي تقدم مثالا على الجهات التي تنتهك حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، حتى إذا بلغت القوة المشتركة قدرتها التشغيلية الكاملة، فإن فعاليتها ستظل معتمدة على الجهود الحالية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية الإقليمية. ولذلك، يجب أن تعمل القوة المشتركة بمثابة عنصرا واحدا فقط من الحل السياسي، فتتجاوز الأمن وحده، إلى الأزمات الجارية في منطقة الساحل.

ومن نفس المنطلق، يحث وفد بلدي الأطراف على السعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في مالي عن طريق تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الموقع في الجزائر العاصمة عام ٢٠١٥ دون تأخير من جانب جميع الأطراف الموقعة عليه. ولذلك تكرر كوت ديفوار دعوتها إلى الجهات المعنية في أزمة مالي إلى ترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق الجزائر إلى إجراءات ملموسة. فنجاح الاتفاق هو حجر الزاوية لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الساحل.

كما يجب أن يدعم الاستجابات المقدمة من القوة المشتركة في مجال الأمن استراتيجيات تهدف إلى القضاء على أوجه الضعف على المستوى الإقليمي، وتحسين قدرة الدول والسكان المحليين على تحمل الأزمات، بما في ذلك التدابير الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بإطلاق آلية التحالف من أجل منطقة الساحل في تموز/يوليه ٢٠١٧ لتعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة من أجل القيام بمشاريع الأثر السريع التي تستهدف السكان في أشد المناطق ضعفا. ومن المهم كفالة تحقيق التكامل الضروري بين مبادرات التحالف من أجل منطقة الساحل وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية. وسيساعد البرنامجان من خلال تحسين التنسيق على الحد من الفقر.

وتعرب كوت ديفوار عن تقديرها للدعم المالي الذي يقدمه الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف إلى القوة المشتركة. ومع ذلك، فإن بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء الاستدامة المالية في الأجل الطويل للقوة المشتركة، بالنظر إلى حجم الاحتياجات وحالات التأخير في تقديم الأموال المتعهد بها.

كما يعتقد بلدي أنه بالإضافة إلى التمويل المستدام، فمن المهم ضمان التنسيق السليم بين القوة المشتركة والمبادرات الأمنية الإقليمية من أجل إدارة الموارد على النحو الأمثل.

إن نتائج انعدام الأمن وعدم الاستقرار، التي تفاقمت بسبب تصرفات العديد من الجماعات الجهادية المسلحة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود، تتخطى حدود منطقة الساحل. وهي تشكل خطرا كبيرا على صون السلم والأمن

الدوليين، مما يدعو إلى تقديم استجابات عاجلة منسقة وفعالة لتحقيق الاستقرار والتنمية للسكان المحليين. وتحث كوت ديفوار جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ودول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على مواصلة التعاون من أجل تفعيل القوة المشتركة على نحو كاف لتواجه التحديات الأمنية في منطقة الساحل.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بوليفيا وفدكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطات التي قدمتها السيدة بينتو كيتا، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛ والسيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير جواو فال دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

إن الحالة في منطقة الساحل تفرض تحديات كبرى في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية. ولا تزال المنطقة تواجه بيئة متقلبة ومعقدة، بما في ذلك التهديدات غير المتناظرة من الجماعات المسلحة والإرهابية، وكذلك الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة، من بين أمور أخرى. وتلك العوامل المذكورة آنفا لا تعرض استقرار بلدان المنطقة فحسب للخطر، بل إنها تمثل خطرا على عمليات السلام السياسية أيضا. كما أنها تشكل خطرا على السكان المدنيين، وهم الأكثر تضررا.

وما برحت بوليفيا تؤكد بإصرار على الحاجة ليس فقط إلى تحليل الأسباب الهيكلية للنزاعات، بل وتحديدها بصفة خاصة. وفي الحالة المحددة لمنطقة الساحل، فقد كان لتلك الأسباب أثر بالغ في جميع أنحاء المنطقة. وليس ثمة حاجة إلى توضيح أن سياسات التدخل وتغيير النظام أدت، في أعقاب نزاع عام ٢٠١١ في ليبيا، إلى زعزعة استقرار منطقة الساحل، معلنة الفوضى والفظائع التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

للأسف، بالإضافة إلى الحالة الأمنية الهشة، تواجه منطقة الساحل تحديات كبيرة أخرى. وتتطلب الحالة الإنسانية اهتمامنا بمزيد من التفصيل. ووفقا لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك ثمانية بلدان في المنطقة معرضة لخطر حدوث أزمة إنسانية؛ ويحتاج حوالي ٢٤ مليون شخص من بين ١٥٠ مليون شخص، إلى مساعدات إنسانية ويواجه ٣٢ مليون شخص خطر انعدام الأمن الغذائي. وهناك ٥ ملايين شخص آخر يعانون من ظروف مماثلة، بمن في ذلك اللاجئون والمشردون قسراً، من دون حتى الإشارة إلى الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ والتي تزيد من تعميق الأزمة في المنطقة.

لقد اشتد انعدام الأمن في مالي، وأدت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والهجمات غير المتماثلة والتأثيرات العابرة للحدود والعنف القبلي إلى عمليات نزوح جماعي، مما زاد من تفاقم الحالة الإنسانية. وقد انتشر انعدام الأمن من المناطق الشمالية إلى وسط البلد. ومن الجدير بالذكر أن ٥,١ مليون شخص، يمثلون أكثر من ٢٧ في المائة من سكان ذلك البلد، يعيشون في المناطق المتضررة.

وعلاوة على ذلك، يوجد حوالي ٥٩ ٠٠٠ مشرد داخليا، بينما يعاني واحد من كل خمسة ماليين من انعدام الأمن الغذائي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نرى أنه من الضروري توطيد العملية السياسية في مالي، الأمر الذي سيسهم في نهاية المطاف في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

ورغم الصورة المقلقة في منطقة الساحل، نود التأكيد على الجهود الهامة التي بذلتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بقيادة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونرحب ونشيد بالجهود والإصرار السياسي الجدير بالثناء لبوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر من حيث التعاون وتفعيل قواتها في الميدان. إن القوة المشتركة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تقدم دليلا نموذجيا على الجهود المنسقة بين الاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة، فضلا عن المستوى العالي من التضامن بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بشكل عام.

ونرى أنه من الضروري أن تولد القوة المشتركة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ضمن إطار العمليات الذي تمت الموافقة عليها بموجب القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) وأقره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قبل ذلك، القدرات اللازمة للنشر الكامل للعناصر العسكرية والشرطية والمدنية. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على حقيقة نشر ثلثي القوات بالفعل. ونأمل أن يتم نشر الثلث المتبقي في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري تلقي البلدان التي تتكون منها القوة المشتركة تعاونا تقنيا وتمويلا مستمرا يمكن التنبؤ به. ومن الضروري أيضا وضع اللمسات الأخيرة على الخطة التشغيلية للقوة المشتركة المقررة بداية هذا الشهر.

وبالمثل، تشكل التعهدات التي قُطعت في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالساحل الذي نظمه الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، في ٢٣ شباط/فبراير في بروكسل، علامة مشجعة على تعزيز قدرات وحدات القوة المشتركة. إن جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المنطقة، هي مبادرات حيوية الأهمية. ويساورنا القلق جراء عدم الوفاء بهذه التعهدات بالتعاون المالي بشكل كامل بعد. ونكرر مرة أخرى أن جميع المبادرات المؤيدة لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المنطقة، في إطار احترام سيادة واستقلال البلدان التي تشكلها، وسلامتها الإقليمية، هي مبادرات أساسية.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي استمرار الدعم المالي المقدم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وندعو البلدان إلى تقديم تعاونها على الفور من خلال المنظمة. ومن المهم تفعيل الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بهدف توطيد الدعم التشغيلي واللوجيستي للقوة المشتركة.

وعلاوة على ذلك، من الضروري دعم البرامج المتوخاة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي توفر إطارا عاما يهدف إلى تعزيز الحوكمة والقدرة على الصمود والأمن في بلدان المنطقة. إن تعزيز هذه القدرات، وقبل كل شيء، كفالة ملكيتها وقيادتها من جانب بلدان المنطقة في الميدان، هو أمر أساسي. والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والبعثة المتكاملة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، حاسما في هذا الإطار.

ونعتقد أيضا أنه من الضروري تحسين وتعزيز التنسيق فيما بين القوة المشتركة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية برخان والبعثة المتكاملة من أجل تجنب ازدواجية المهام. ونشدد على وجوب أن يكون لكل قوة ولاية واضحة. ويجب تعزيز آليات الاستخبارات وتبادل المعلومات من أجل تحقيق التشغيل والنشر الكاملين للقوة المشتركة.

أخيراً، نعتقد أن العمل الإنساني في منطقة الساحل بالغ الأهمية: فقد أنقذ العديد من الأرواح، لكن ملايين الناس لا يزالون في حاجة ماسة إليه. إننا نحث ونشجع المجتمع الدولي بقوة على مواصلة تقديم أشكال الدعم التقني والاقتصادي والإنساني لجميع المبادرات التي تدعم شعوب المنطقة، من أجل تحقيق الاستقرار والسلام.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة كيتا والأمين الدائم سيديكو على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين إلى مجلس الأمن اليوم. كما أشكر المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، السيدة فاطمة كياري محمد، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، السيد جواو فال دي ألميدا، على إسهاماتهما المفيدة في المناقشة.

شهدنا خلال زيارة المجلس إلى منطقة الساحل في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، بشكل مباشر التصميم القوي لبلدان المنطقة على التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها.

ونحن نثني عليها لما تبذله من جهود تهدف إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن في منطقة الساحل، في ظل ظروف صعبة. ويتضح ذلك من الخسائر المأساوية في الأرواح، من المدنيين وكذلك من قوات الأمن خلال الأشهر الأخيرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم تعازينا إلى جميع المتضررين.

ومما يشجعنا الخطوات المتخذة حتى الآن في تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك إبرام اتفاق تقني وتنفيذ القوة لعمليتين. لقد حان الوقت الآن لتنفيذ العناصر البارزة للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). وندعو بلدان المجموعة بشكل خاص، إلى نشر ما تبقى من القوات المتعهد بها للقوة المشتركة وضمان نقل سلطة كتائبها إلى قائد القوة. هذا أمر حيوي لعمل القوة على نحو كامل ولمصداقيتها.

ويعتبر تنفيذ إطار الامتثال لمعايير حقوق الإنسان والسلوك والانضباط لمنع انتهاكات قانون حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها والتصدي لها والإبلاغ عنها بالغ الأهمية لنجاح القوة على المدى الطويل. ونرحب بالتمويل الأولي لإطار الامتثال الذي قدمه صندوق بناء السلام. ونحن نعد لتقديم المزيد من الدعم من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وسيعتمد عمل القوة المشتركة وإطار الامتثال على عنصر مدني وشرطي قادر على أداء مهامه. ولهذا السبب، نرحب بالقرار الذي اتخذته لجنة الدفاع والأمن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الأسبوع الماضي في واغادوغو بمواصلة تعميق التعاون بين قوات الشرطة في بلدان المجموعة الخماسية. كما نرحب بالدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال.

ونشجع جميع الأطراف على أن تستكشف بنشاط كيفية كفالة إسهام ومنظورات المرأة على نحو ملموس ودمجها في تنفيذ إطار الامتثال والتخطيط التشغيلي للقوة، وكذلك في العناصر الشرطية والمدنية.

ونرحب بتعهدات التمويل التي تم تقديمها حتى الآن لدعم المجموعة الخماسية، بما في ذلك في مؤتمر بروكسل الذي عقد في شهر شباط/فبراير. وندعو جميع المانحين إلى صرف الأموال بسرعة للسماح بتفعيل القوة. ونأمل أن تخصص الأطراف المانحة الأموال لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتقديم الدعم الهندسي لمعسكرات القوة المشتركة تمشيا مع القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). وهذا مطلوب على وجه السرعة، ليس أقله في ضوء التدهور المستمر للحالة الأمنية.

إننا نرحب بالانخراط القوي للأمين العام مع القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. ويجب النظر بجدية في خيارات تقديم مزيد من دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/432). وبينما نمضي قدمًا، فإن التمويل الثابت الذي يعول عليه حيوي الأهمية لكي تتمكن القوة المشتركة من القيام بالتخطيط وتنفيذ العمليات بطريقة فعالة ومستمرة ومستدامة. ومن الضروري أيضا للمجلس كفالة أن يوازي دعواتنا المتكررة من أجل الملكية الإقليمية ومطالب المساءلة وتوقعات منتوج القوة رصد ما يكفي من موارد ودعم.

إن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، واحدة من بين العديد من الأدوات التي تشكل نهجا إقليميا متكاملا ومستداما إزاء الحالة في منطقة الساحل. إن أولية السياسة ينبغي أن توجه هذا العمل، ونتفق مع الأمين العام على وجوب إدماج القوة المشتركة في إطار سياسي ومؤسسي أكبر كجزء من استراتيجية أوسع وأشمل للمنطقة.

ويعدُّ إنشاء فريق الدعم والتنسيق مع الهياكل والمنظمات الإقليمية من ضمن العناصر الهامة في ذلك الصدد. وندعو أيضا إلى مواصلة تعزيز التعاون والحوار بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ولا يمكن تحقيق السلام والرخاء المستدامين في منطقة الساحل إلا بواسطة الحلول السياسية واحترام حقوق الإنسان والمساواة في توزيع الفرص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، فضلا عن وجود الدولة وزيادة بسط سيطرتها على جميع أنحاء المنطقة. ويقينا أن الوضع في مالي أمر أساسي لبلوغ ذلك الهدف. وبالتالي، فإن من المهم التأكد من تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بسرعة أكبر، علاوة على إجراء انتخابات سلمية وعادلة وشفافة في تموز/يوليه.

ولا شك أن التحديات التي تواجه منطقة الساحل عديدة ومترابطة، ولا تترتب عنها آثار على ملايين الأشخاص الذين يواجهون الجوع وانعدام الأمن فحسب، بل على المنطقة بأسرها وعلى الصعيد العالمي أيضا. وتعدُّ الجهود الجماعية التي تبذلها المجموعة الخماسية لأجل التصدي لتلك التحديات وتكثيف الجهود الإنمائية والمضي صوب التشغيل الكامل للقوة المشتركة أمرا ضروريا، وينبغي أن تحظى بدعمنا الكامل.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على إحاطتيهما المستفيضتين عن أنشطة المجموعة والحالة العامة في المنطقة. ونشكر أيضا السفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسفير جواو فال دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

نحن نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

تتابع حكومة بلدي الحالة في منطقة الساحل عن كثب، ويساورنا القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في المنطقة، ولا سيما نتيجة لتصاعد الهجمات الإرهابية في شمال ووسط مالي، وكذلك في المناطق الحدودية من بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ونود اغتنام هذه الفرصة لنكرر إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية على السكان المدنيين وقوات الدفاع والأمن في بلدان المنطقة والقوات الدولية الموجودة في مالي، وخاصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان الفرنسية.

وكما أعرب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه المؤرخ ٢٣ آذار/مارس، نرى أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية هي أفضل بديل طويل الأجل حاليا فيما يتعلق بأمن المنطقة. وتشيد غينيا الاستوائية بقادة الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية - بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد - لتصميمهم وتضحياتهم في سبيل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل عن طريق مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية بصورة أكثر فعالية. مع ذلك، وكما أكد الأمين العام في تقريره (S/2018/432) المؤرخ ٨ أيار/مايو، فإن تنفيذ القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) يعني أن التشغيل الكامل للقوة وتأمين التمويل الدولي حاليا هما أهم المشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهنا. ومع ذلك لا يزال التقدم المحرز في جعل القوة المشتركة كيانا تشغيليا كاملا وضمان التمويل الدولي لها بطيئا وصعبا حتى الآن.

وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان التشديد على أهمية الدعم المستدام والآمن للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة. ونعرب في ذلك الصدد، عن امتناننا للشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على ما قدموه من مساعدة متعددة الأوجه إلى بلدان منطقة الساحل والصحراء، ونرحب بإعلانات التبرعات التي تم التعهد بها في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل الذي عقد في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير بهدف ضمان التمويل الدائم وتوفير الموارد المستدامة للمساعدة في تشغيل القوة المشتركة. ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول والمنظمات بهذا الالتزام في أقرب وقت ممكن لمساعدة القوة المشتركة على الاضطلاع بولايتها. وفي ذلك السياق، فإن من الضروري أيضا

أن يتولى الأفارقة أنفسهم قيادة الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتشكل المساهمة المالية من جانب الحكومة الرواندية لدعم بلدان المجموعة الخماسية الشقيقة خطوة في الاتجاه الصحيح. ونؤكد مجددا أهمية عملية نواكشوط بالنسبة لتعزيز السلام والأمن في المنطقة، وتكثيف أنشطتها لتوحيد جميع الجهود الإنمائية وتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل.

وبالرغم من الإرادة والالتزام الواضحين من جانب الشركاء والمجتمع الدولي بمساعدة المنطقة، نرى أنه يجب الأخذ في الاعتبار بالعوامل التي تؤجج التطرف الإسلامي في منطقة الساحل. ولا يمكن معالجة الآثار المترتبة عن الأنشطة الإرهابية، بما في ذلك أنشطة الجماعات المستفيدة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، عن طريق الأنشطة التي تركز على الأمن وحده. وترى حكومة بلدي أن حل مشكلة التطرف العنيف في منطقة الساحل يقتضي اتّباع نهج شامل إزاءها. ويقتضي تزايد انعدام الأمن في المنطقة أن نفعل أكثر من مجرد احتواء العنف. ويجب علينا بناء مجتمع قادر على الصمود ومؤسسات قادرة على صون الأمن البشري. ويتعين علينا أيضا وضع استراتيجية شاملة للتصدي لقدرة تلك الهجمات على الاستمرار، ولا يقتصر ذلك على مجرد الدفاع عن الحدود المحلية. وباستطاعة القوات العسكرية أن تدحر القوى الإرهابية هذه، إلا أن السياسات الاجتماعية والإنمائية هي التي تحول دون عودتها عن طريق استراتيجيات أشمل.

وأخيرا، فإن من الضروري أن تتخذ المجموعة الخماسية نفسها الإجراءات الموجهة نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية لاكتساب شرعيتها على الصعيدين المحلي والإقليمي. وبالتالي، تجب عليها حماية القانون الدولي الإنساني، وأن تتوخى العدالة في استجابتها، فضلا عن التعهد بحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنتهكين.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب عن تقديرنا العميق لمقدمي الإحاطات الأربعة اليوم على إحاطاتهم وقيادتهم وعملهم.

لقد دلت الهجمات الأخيرة على تزايد هشاشة الحالة الأمنية في منطقة الساحل. ونشيد بقرار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المتعلق بتوحيد قواها لأجل مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية وتهريب المخدرات والأسلحة والبشر. ويدل ذلك القرار على استعداد دول المجموعة لتولي مهامها الأمنية، وينبغي أن يحظى ذلك بالدعم الكامل من المجلس وعموم عضوية الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نشيد بالجهود الهامة التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وندرك تماما أنه ليس من السهل إنشاء قوة إقليمية في تلك البيئة الأمنية والسياسية المعقدة التي تعمل فيها القوة. وبالتالي، نرحب ترحيبا حارا بالخطوات الهامة التي اتخذتها المجموعة الخماسية والدول الأعضاء فيها. ومع ذلك، فإن من الواضح أيضا كما يشير تقرير الأمين العام (S/2018/432) أنه لا تزال هناك بعض التحديات الكبيرة. وسوف أركز في ذلك السياق على ثلاثة عناصر نرى أنها ستحدد مستقبل القوة المشتركة وكذلك فرص نجاحها: أولا، الحاجة إلى اتباع نهج متكامل، ثانيا، التقيد بحقوق الإنسان وسيادة القانون، وثالثا، توفير الموارد المالية الكافية.

أولا، الحاجة إلى اتباع نهج متكامل. ومثلما أكد الأمين العام في تقريره، فإن نجاح القوة المشتركة يرتبط ارتباطا مباشرا بالتقدم في عملية السلام في مالي، وهي نقطة أيضا أشار إليها توا زميلنا ممثل السويد. ويجب على الأطراف المعنية اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان السلام الدائم في مالي. وكما قلت، فإن القوة المشتركة تعدُّ وسيلة لا غنى عنها لمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية وتهريب البشر.

ومع ذلك، يجب أن ندرك أن هذه ليست سوى أعراض للمشكلة، وأنه يجب التصدي أيضا لأسبابها الجذرية الكامنة بما يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ونرحب في ذلك

الصدد، بالخطة الإنمائية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بمبادرة من فرنسا وألمانيا لزيادة التنسيق والتعاون الدوليين عقب إنشاء التحالف من أجل منطقة الساحل.

وبذلك أصل إلى نقطتي الثانية المتعلقة بأهمية حقوق الإنسان وسيادة القانون والعنصر الشرطي. ولن يتسنى للقوة المشتركة أن تكون فعالة حقا إلا إذا تمتعت بثقة السكان. وتبيّن الأنباء التي تبعث على القلق عن انتهاكات حقوق الإنسان في مالي الأهمية البالغة لآليات رصد ومساءلة صارمة. ونرحب بالتزام المجموعة الخماسية والقوة المشتركة التابعة لها بإطار الاتحاد الأفريقي المتعلق بالامتثال لحقوق الإنسان والسلوك والانضباط ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وضمان المتابعة القانونية التي التزمت بها المجموعة التزاما واضحا في المؤتمر المعني بمنطقة الساحل الذي عقد في بروكسل في شباط/فبراير.

وتشكّل اجتماعات المتابعة التي عقدت في المنطقة خطوات أولى هامة، ولكن سيكون ضروريا إحراز المزيد من التقدم خلال الأشهر القليلة المقبلة. ولكي نكفل المتابعة الكافية، فإننا نحث المجموعة الخماسية على التعجيل بإنشاء عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وينبغي أن يتضمن ذلك تشكيل فريق للتحقيق حسن التدريب والتجهيز. ويكتسي وجود عنصر شرطة فعال أهمية بالغة لاتخاذ إجراءات فعالة ضد الإرهاب والجريمة عبر الوطنية وتهريب المهاجرين والتهديدات التي تزعزع الاستقرار في منطقة الساحل وتمثّل أيضا شاغلا أمنيا خطيرا بالنسبة لأوروبا. وينبغي توفير الموارد الكافية لتكثيف تلك الجهود. وينطبق الأمر نفسه على قسم العدالة والسجون التابع للبعثة، الذي يضطلع بدور هام وينبغي تعزيزه. وبوصفنا بلدا يفخر بمساهمته في البعثة، سنواصل دعمنا للجهود الرامية إلى الحد من هذه التهديدات.

وبذلك أصل إلى نقطتي الثالثة المتعلقة بأهمية توفير الموارد المالية الكافية. فنحن ندرك تماما أن من شأن التمويل الطويل الأجل والمستدام الذي يمكن التنبؤ به أن يعزز الإسهام في شرعية القوة المشتركة وفعاليتها. وأود أن أشير هنا إلى أنه بالإضافة إلى مساهمتنا من خلال الاتحاد الأوروبي، كما ذكر السفير فالي دي ألميدا، تعهدت هولندا بتوفير ٥ ملايين يورو إضافية على أساس ثنائي. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم الملموس في مجال تشغيل القوة في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي ستشتد الحاجة إليه في إطار حقوق الإنسان والعنصر الشرطي في الأشهر القليلة القادمة. ونحن على استعداد لمناقشة وسيلة أكثر استدامة للتمويل في الوقت المناسب. ونسلّم بأهمية دعم البعثة المتكاملة في مواصلة تشغيل القوة، ولكننا نود التأكيد مرة أخرى أنه يجب ألا يتم ذلك على حساب المهام الأساسية للبعثة.

وفي الختام، ستكون الأشهر المقبلة حاسمة في تقرير مستقبل القوة المشتركة. ولنعمل على تحويل الأموال إلى معدات والتزامات، فضلا عن ترجمة الأقوال إلى أفعال. ولنعمل معا لإحراز تقدم ملموس في الميدان.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد برئاسة بولندا لإتاحة هذه الفرصة لمناقشة أنشطة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسبل التي تمكّن المجتمع الدولي من دعم القوة المشتركة التابعة لها. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، والسيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد جواو فال دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، على إحاطاتهم الشاملة. ونهنئ السيد سيديكو على تعيينه في منصبه الجديد، ونتمنى له كل النجاح في أداء مهامه، ونعرب عن دعمنا الكامل له.

وعلى وجه العموم، يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في حشد الموارد لدعم القوة المشتركة. ونثني أيضا على تحسين التعاون بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى إبرام الاتفاق التقني. ونرى أن تمكين القوة المشتركة من تنفيذ عملياتها كاملة سيعزز

الجهود المشتركة للبعثة وقوات الأمن الوطني المالية وغيرها من الآليات لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية في منطقة الساحل لا تزال تتدهور بسبب زيادة العنف من جانب الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة وتوسيع نطاق عملياتها إلى وسط مالي وشمال بوركينا فاسو. وقد ازداد تفاقم انعدام الأمن من جراء التحالفات بين تلك الجماعات وغيرها من الجماعات المتورطة في أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والبشر وتهريب الأسلحة من ليبيا المجاورة. ولذلك، فإننا نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير (S/2018/432)، ونود الإدلاء ببعض الملاحظات إلى المجلس للنظر فيها.

أولا، إن القوة المشتركة تعدُّ مثالا ساطعا على الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. لكن ولكي تنجح تلك القوة، فإن بلدان الساحل بحاجة إلى الدعم السياسي بالإجماع من قبل المجلس، كما أنها بحاجة إلى الخبرة الفنية للدول الأعضاء، فضلا عن التمويل الطويل الأجل والمستدام والذي يمكن التنبؤ به من الجهات المانحة. وفي المقابل، يجب على مجموعة الدول الخماسية التعجيل بجعل القوة المشتركة قادرة على تنفيذ عملياتها كاملة عن طريق حل المسائل قيادة والسيطرة.

ثانيا، يجب أن نكفل التكامل والتنسيق المعزز بين القوة المشتركة لمنطقة الساحل وسائر القوات الأمنية في المنطقة، بما في ذلك البعثة المتكاملة وعملية بارخان ومختلف الأطر الإقليمية، وخاصة عملية نواكشوط بقيادة الاتحاد الأفريق. وينبغي وضع القوة المشتركة في مكانها ضمن إطار واستراتيجية سياسيين ومؤسسيين على نطاق أوسع نواصل تخطيطهما للمنطقة دون الإقليمية. ويقتضي ذلك أيضا تحسين التجانس بين بلدان منطقة الساحل نفسها.

ثالثا، لن يتمكن النهج العسكري وحده من معالجة حالة عدم الاستقرار في المنطقة الناجمة عن تراكم المشاكل التي لا يشكل التطرف العنيف سوى أحدث مظاهرها. وبالتالي، يجب أن تقترن أنشطة مكافحة الإرهاب التي تنفذها القوة المشتركة مع معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار التي لا يمكن حلها أو التقليل منها بدرجات متفاوتة بواسطة تعزيز الحكم المحلي والحد من الفقر والتنافس القبلي وتوفير الخدمات الأساسية وفرص العمل. وينبغي أن يكون التخفيف من آثار تغير المناخ أحد الأولويات أيضا. وعليه، فإن تحقيق هذه الأهداف سيتطلب إقامة صلات أفضل بين القوة المشتركة والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية، التي يجب تعزيز قدراتها حتى يمكنها مستوى أدائها من مواجهة هذه التحديات الهائلة.

رابعا، تتطلب الحالة الميدانية وضع سياسات ابتكارية لمنع النزاعات العنيفة وآفة الإرهاب والتصدي لهما. ولذلك، يقترح بلدي استخدام استراتيجية ثلاثية الأبعاد لتسوية النزاعات الإقليمية عبر تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، على النحو الذي أكده السيد سيديكو اليوم، إلى جانب تحسين النهج الإقليمي وترشيد منظومة الأمم المتحدة لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في وحدة تامة بين أجهزتها. وينبغي أن تكون استراتيجية شاملة كهذه أداة فعالة ومستدامة للغاية في التصدي للتهديدات المشتركة التي تواجهها منطقة الساحل والبلدان المجاورة.

وأخيرا، نعرب عن دعمنا الثابت لبرامج الأمم المتحدة المعنية ببناء السلام في المنطقة في هذا الصدد، وندعو المنظمة إلى وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيتها المتكاملة لمنطقة الساحل. ونرحب أيضا بالجهود دون الإقليمية الرامية إلى بناء قدرة النظم البشرية والبيئية على التكيف، وتعزيز السلام والرخاء في المنطقة. ونثني بصفة خاصة على مبادرة التحالف من أجل منطقة الساحل التي يتوقع أن تسهم بما مجموعه ٦ بلايين يورو لتمويل المشاريع الإنمائية خلال السنوات الخمس المقبلة، مثل إنشاء مليون فرصة عمل وتقديم الدعم للمناطق الريفية بواسطة تحسين البنى التحتية والخدمات. وإذ تنضم إلى العمل المتعدد الأطراف في هذا المجال،

ما تزال كازاخستان ملتزمة بمساعدة بلدان الساحل على تحقيق رؤيتها للسلام والتقدم والرخاء.

السيدة تاتشو (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة كيتا، والأمين الدائم سيديكو على إحاطتيهما الممتازتين. ونشعر بالارتياح إلى سماعنا عن استمرار القوة المشتركة في إحراز تقدم نحو تمكنها من تنفيذ عملياتها كاملة. ونتقدم بالشكر أيضا إلى السفيرة محمد والسفير ألميدا على إحاطتيهما وآرائهما من منظوري الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ولا غنى عن مشاركة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ونحن نعمل معا لتحسين آفاق السلام والأمن وإتاحة الفرص في منطقة الساحل.

ولا تزال المجموعة الخماسية وقوتها المشتركة تمثلان أولوية بالنسبة للولايات المتحدة. ونؤيد النهج الشامل للمجموعة الخماسية بقيادة أفريقية، بوصفه أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل في المدى البعيد، ونحن ملتزمون بالتعاون الثنائي مع الدول الأعضاء في المجموعة. وفي حين اتجه الكثير من تركيز المجلس، وكذلك المجتمع الدولي، إلى طرائق تقديم الدعم إلى القوة المشتركة، فإن من الضروري أن نشير إلى أن الحلول الأمنية وحدها لن تحل المسائل السياسية والاقتصادية الجذرية لتلك المشكلة.

كما أشار إلى ذلك الكثيرون هنا، يرتبط الأمن والحوكمة والتنمية ارتباطا وثيقا ولا تستطيع البلدان تحقيق الأمن على المدى الطويل بدون الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان. وتتطلع الولايات المتحدة إلى رؤية الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تعزز أسسها الجيدة ومشاريعها الاستثمارية ذات الأولوية في منطقة الساحل. ولذلك، يتعين ألا يغيب عن بالنا عملية السلام في مالي أو أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ولا يزال الاتفاق بشأن السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر أفضل أداة لدينا للشروع في حل الوضع في شمال مالي، ونحث الأطراف على تنفيذ ما اتفقت عليه كجزء من الاتفاق. وينبغي للمجلس أن ينظر في استخدام جميع آلياته المتاحة، بما في ذلك نظام الجزاءات المعتمد بموجب القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، من أجل تعزيز تحقيق نتائج سياسية أفضل. وببساطة، هناك الكثير من المخاطر التي تترتب على مالي والمنطقة جراء الاستمرار في انتظار تحقيق نتائج جوهرية.

ويشجعنا بدء عمل القوة المشتركة، لكننا ندرك جميعا أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه. ونحث جميع المانحين الذين قدموا تعهدات سخية في المؤتمر الذي عقد خلال شهر شباط/فبراير في بروكسل على صرف هذه الأموال في أقرب وقت ممكن. كما نشجعهم على المساهمة في الصندوق الاستئماني لحالات الطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي من أجل تقديم الدعم اللوجستي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على النحو المبين في الاتفاق التقني، من أجل تعجيل تنفيذ المشاريع الهندسية للقوة المشتركة.

ونشعر بالقلق العميق إزاء احتمال أن تؤدي الجهود المتطرفة العنيفة إلى تقويض الحالة الأمنية في المنطقة. ومع ذلك، ومع استمرار تشغيل القوة المشتركة، سيشكل احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أمرا بالغ الأهمية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نشيد بإسهامات الاتحاد الأوروبي وصندوق بناء السلام في إنشاء وتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان الوارد في الاتفاق التقني. ومع ذلك، كنا قلقين للغاية لسماع تقارير عن حادثة وقعت في بوليكيسي في بوركينا فاسو، في نهاية الأسبوع الماضي، حيث أنه تلا وقوع هجوم متطرف عنيف على جندي مالي تحت قيادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مقتل أكثر من ١٢ شخصا آخرين. ونحن ننتظر بفارغ الصبر نتائج تحقيقات البعثة، والمجموعة الخماسية، والحكومات في تلك الوفيات، ونطالب بإجراء تحقيقات إضافية، حسب الاقتضاء.

ورغم أننا نتفق جميعا على أن الغرض من القوة المشتركة للمجموعة الخماسية غرض هام، يتعين ألا يؤدي تنفيذ الاتفاق التقني إلى استنزاف جهد البعثة. ولا نزال نشعر بالقلق لأن البعثة لا تملك القدرة على الاضطلاع بمهام إضافية في الوقت الذي تكافح فيه من أجل حماية نفسها والوفاء بولايتها. إننا نتطلع إلى قيادتها الممتازة لتحديد أفضل وقت وموعد لدعم القوة المشتركة في مواجهة التحديات الأمنية العديدة وغير المتوقعة التي تواجهها البعثة بشكل يومي.

وتعتقد الولايات المتحدة أن الجمع بين الدعمين الثنائي والإقليمي لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأصحاب المصلحة الدوليين يمكن أن يعالج على أفضل وجه الاحتياجات المالية واللوجستية الجارية للقوة المشتركة. وكما ذكرت السفيرة هيلي في شهر كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8129)، فإن الاتفاق التقني يمثل المدى الكامل لأي دور داعم ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة بخلاف التنسيق المستمر والمساعدة التقنية بشكل طوعي. وقد وقع الطرفان في شهر شباط/فبراير على الاتفاقية التقنية في بروكسل وتم التعهد بمئات الملايين من الدولارات لدعم دول المجموعة الخماسية وقواتها المشتركة. ونود أن نكرر موقفنا المبدئي في هذا الصدد، المتمثل في اعتراضنا على الإذن باستخدام أموال الأمم المتحدة المقررة للقوة المشتركة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي ولاية مجلس الأمن. ولن تقبل الولايات المتحدة بأي اقتراح لنقل هذا الإذن إلى مجلس الأمن.

وقد ساهمت الولايات المتحدة بموارد كبيرة للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية، حيث قدمت أكثر من ٨٢٢ مليون دولار كمساعدة أمنية منذ عام ٢٠١٢، وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تعهدنا بمبلغ إضافي قدره ٦٠ مليون دولار مباشرة لنشر القوة المشتركة بنجاح وتفعيلها. ونعمل بشكل وثيق مع آلية التنسيق التابعة للاتحاد الأوروبي لتحسين تلك المساهمة، ونشجع الأطراف المانحة الأخرى على القيام بالمثل.

وتعتقد الولايات المتحدة أن هذه هي أفضل طريقة لزيادة قدرة أعضاء مجموعة الخماسية على مكافحة التحديات الإرهابية والأمنية التي يواجهونها، ونعتزم البحث عن سبل إضافية لدعم القوة المشتركة في المستقبل القريب.

يشكل الاستقرار في منطقة الساحل تحديا متعدد الأوجه للأمن والسياسة والتنمية والقضايا الإنسانية. إن الاهتمام الذي حظيت به هذه القضايا في المنطقة ومن جانب شركائها المتفانين يؤدي بالفعل إلى تحقيق نتائج أفضل. وستكون المشاركة الدولية المستمرة عنصرا من عناصر هذه العملية، ولكن النجاح الدائم في المنطقة ستحدده في النهاية الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية نفسها.

السيد المنيخ (الكويت): سيدتي الرئيسة بداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى السيدة بنتو كيتا الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، والسيد مامان سيديكو الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وللسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي، والسيد جواو فال دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

ونرحب بداية بالإحاطة الإعلامية الأولى التي تتضمن آخر التطورات المتعلقة بقوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧)، كما نرحب بالاتفاق التقني الذي تم توقيعه في شهر شباط/فبراير الماضي، بين دول المجموعة الخماسية والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، وفقا لأحكام القرار. ونشيد بجهودهم الرامية لضمان توقيعه بأسرع وقت ممكن، كما تابعنا باهتمام نتائج مؤتمر بروكسل، المنعقد بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، والذي نجح في حشد التمويل اللازم لتفعيل القوة بشكل كامل، في عامها الأول. ونرحب كذلك بالخطوات الأولية المتخذة لتفعيل القوة المشتركة، متمنين لها التوفيق في جهودها وعملياتها، لمواجهة التهديدات المشتركة التي تعاني منها

دول الإقليم، ونؤكد هنا دعمنا الكامل لها في مسعاها الذي يرمي إلى التصدي لانتشار الإرهاب والتطرف، الذي ألحق ضرارا كبيرا بالمنطقة، مستذكرين هنا التزام منظمة التعاون الإسلامي الراسخ بدعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، في مهامها، وتجلى ذلك من خلال قرارها رقم ٤٥/٥١ الصادر عن مؤتمر وزراء خارجيتها الذي عقد في دكا في بداية هذا الشهر.

إن المؤشرات الإيجابية الواردة في تقرير الأمين العام تسهم بشكل مباشر في تعزيز قدرات القوة المشتركة لتحقيق أهدافها على أكمل وجه، ونقدر الجهود التي تبذلها العديد من أجهزة الأمم المتحدة، التي قامت بتقديم الدعم التقني والتدريب للقوة في العديد من المجالات، بما في ذلك مجالي حقوق الإنسان والأمور اللوجستية، ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة، مواصلة جهودهما لدعم القوة، وتعزيز قدرتها كما نحث دول المجموعة الخماسية على الإسراع في نشر جميع عناصر القوة لضمان استمرارية الأعمال العسكرية، والبناء على التقدم المحرز لمحاربة، وكبح الجماعات الإرهابية، التي تنشط في المنطقة.

إن القوة المشتركة تعمل في مشهد أمني متدهور في منطقة الساحل، وتواجه تهديدات مختلفة، يرتبط العديد منها بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتواجه المنطقة تدفقات عالية من المخدرات والأسلحة النارية، لا سيما في المناطق الحدودية غير المسيطر عليها، والتي تسهل مرور هذه السلع من بلد لآخر، وهذا الأمر يتطلب تكثيف الجهود بين القوة المشتركة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونرحب هنا بورش العمل، والتدريب الذي قدمه المكتب، والذي كان له دور هام وكبير في تعزيز قدرات السلطات المحلية، لمنع تدفق الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر، إلى جانب الأوضاع الأمنية المتدهورة التي تعمل في ظلها القوة، فإنها تعمل في ظل عملية سلام بطيئة التقدم في مالي، والتي ستلقي بدون شك بآثارها السلبية على مهام القوة المشتركة في مكافحة الإرهاب داخل الأراضي المالية، حيث يجب على جميع الأطراف المالية الدفع بعملية السلام والالتزام بخارطة الطريق التي تم توقيعها مؤخرا لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على عمل القوة المشتركة، ولا يمكننا التقليل من آثار التنمية على استقرار المنطقة، ويسرنا أن نرى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل، ونرحب بالتعاون المستمر بين دول المنطقة والأمم المتحدة لتعزيز القدرات في مجالي القانون والحوكمة، وبناء قدرات الشرطة، ولها كلها تأثير مباشر على تحقيق الاستقرار، مما يؤدي إلى خلق البيئة المناسبة لمساندة عمل القوة المشتركة، ونشير هنا إلى طلب منظمة التعاون الإسلامي من البنك الإسلامي للتنمية، تقديم العدم لتنفيذ المشاريع الإجتماعية والإقتصادية لدول المجموعة الخماسية، خاصة المشاريع التي تهدف إلى تعزيز دور الشباب وتمثيل المرأة.

ختاما، نكرر دعمنا لجهود القوة المشتركة التي لن تتمكن من تحقيق أهدافها دون دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمكافحة انتشار التهديدات في جميع أنحاء المنطقة. ونعرب عن استعدادنا للعمل مع جميع أعضاء المجلس لبلورة الخطوات المستقبلية للقوة المشتركة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها. ونحن بالفعل سعداء جدا برؤية السيد مامان سيديكو بصفته الجديدة، ونشكره على عرضه لوجهة نظر الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونعرب عن الامتنان أيضا للسفيرة فاطمة محمد ونؤيد البيان الذي أدلت به، ونشكرها والسيد فال دي ألميدا على ملاحظاتهما المفيدة للغاية.

لا تزال منطقة الساحل تواجه تهديدات متزايدة من الإرهابيين والمجرمين المنظمين الدوليين الآخرين. ويؤدي ذلك، مقترنا بعدم إحراز تقدم في عملية السلام في مالي، إلى تفاقم الحالة. إن نطاق وتطور الهجمات الإرهابية الأخيرة، بما في ذلك الحوادث التي وقعت يوم أمس، على نحو ما ذكرته السيدة كيتا،

غير مسبوقين. وهو ما يؤكد مرة أخرى مدى أهمية أن نواصل مكافحة هذه الآفة بطريقة منسقة من خلال دعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، ونود أن نؤكد على ما قالته السفير فاطمة في هذا الصدد في وقت سابق.

لا يزال الدور الذي تقوم به القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ضروريا. ونحن نقدر العمليات العسكرية التي قامت بها في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وننوه بالتقدم المحرز صوب التفعيل الكامل لها، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق استئماني مخصص وفتح مكتب للتنسيق والاتصال في مقر قيادتها في سيفاري وإنشاء الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية في نواكشوط.

ومع ذلك، فإننا ندرك أيضا التحديات الهائلة التي لا يزال يتعين التصدي لها من أجل تسريع التفعيل الكامل للقوة المشتركة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/432) والمشار إليه في الإحاطة التي استمعنا إليها اليوم. وعلى وجه الخصوص، نحن ندرك حاجة القوة المشتركة الملحة إلى العتاد الجوي لجمع المعلومات الاستخبارية وإلى معدات النقل والاتصالات. وفي غياب معدات النقل، لا شك في أن الاتصالات بين المقار القطاعية ومراكز القيادة، فضلا عن معسكرات الكتائب، تشكل تحديا خطيرا. كما ينبغي أن يكون تشييد البنى التحتية للمعسكرات، فضلا عن تعزيز مقر قيادة القوة المشتركة، مسألة ذات أولوية من أجل التعجيل بالنشر الكامل للقوة وتفعيلها.

وننوه بسلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت على مدى الشهرين الماضيين لحشد الدعم الدولي للقوة المشتركة. ونقدر التعهدات المالية المقدمة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك خلال المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل الذي عُقد في شباط/فبراير في بروكسل. كما لا يفوتني أن أشيد برواندا على وجه الخصوص على ما أبدته من تضامن أفريقي بالمساهمة بمبلغ مليون دولار لدعم تفعيل القوة المشتركة. ونأمل أن يتم الوفاء بجميع التعهدات المالية المقطوعة مؤخرا. وفي ضوء الصعوبات الخطيرة على أرض الواقع، كما سمعنا في الإحاطة المقدمة اليوم وعلى نحو ما أكده أيضا تقرير الأمين العام، فإن الطابع الملح لهذه المسألة لا يمكن المغالاة فيها.

ونرحب بتوقيع الترتيب التقني بين بلدان المجموعة الخماسية – بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر – والأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية من أجل تقديم الدعم التشغيلي واللوجستي إلى القوة المشتركة، تمشيا مع القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). ونشير إلى الخيارين اللذين اقترحهما الأمين العام في تقريره لتقديم دعم أكثر اتساعا وشمولا من الأمم المتحدة للقوة المشتركة، باستخدام الاشتراكات المقررة لضمان توفير تمويل ودعم مستدامين ويمكن التنبؤ بهما في الأجل الطويل. ونأمل أن ينظر المجلس بجدية في هذين الخيارين وأن يتخذ قرارا مناسبا في الوقت المناسب.

ومن الأمور المشجعة أيضا وضع إطار للامتثال، بالتشاور مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومكاتب وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل منع ومعالجة الآثار السلبية المحتملة لعمليات القوة المشتركة على المجتمعات المحلية. ونرحب بمذكرة التفاهم الموقعة بين المجموعة الخماسية ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل توفير المعدات، وكذلك الدعم التقني والمالي، بغية تفعيل القوة المشتركة. ونرحب أيضا بالقرار الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الشهر الماضي بتمديد نشر القوة المشتركة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا.

إن التحديات المعقدة والصعبة التي تواجه منطقة الساحل لا يمكن التصدي لها بفعالية دون معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وهذا هو السبب في أننا نتفق مع الأمين العام على أن القوة المشتركة ليست سوى جزء واحد من الاستجابة الأوسع نطاقا. وتنفيذ استراتيجية شاملة وكلية على أساس الملكية والشراكة مع بلدان منطقة الساحل هو أفضل سبيل للمضي قدما. وفي هذا الصدد، ننوه بالعمل الذي يجري القيام

به لمراجعة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ونرحب بتعيين مستشار خاص لمنطقة الساحل. وننوه أيضا بالاجتماع الاستشاري الاستراتيجي بشأن منطقة الساحل الذي نظمه الاتحاد الأفريقي في نواكشوط مؤخرا بهدف مواءمة جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين في دعم الجهود الأمنية والإنمائية لبلدان المنطقة. ومن المؤكد أن المنطقة بحاجة إلى مشاركة مُعززة ومستمرة من جانب المجتمع الدولي، وسيظل من الضروري ضمان قدر أكبر من التآزر والاتساق في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون في دعم بلدان المنطقة.

لقد بات أكثر وضوحا الآن أن الأمن والتنمية في منطقة الساحل لهما آثار أوسع نطاقا على الاستقرار العالمي، ونأمل أن يواصل المجلس تقديم دعمه للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات من إدارة عمليات حفظ السلام والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأعتقد أن البيانات التي أدلى بها جميع هؤلاء الممثلين توضح تماما نهج الشراكة الذي جرى اتباعه حتى الآن، والذي يتعين علينا مواصلته.

إن المملكة المتحدة تؤيد تماما القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فقدراتها المتنامية عبر الحدود، إلى جانب خبراتها ومعارفها الإقليمية، أمر حاسم لمواجهة التهديد العابر للحدود الذي تشكله المنظمات الإرهابية وعدم الاستقرار في منطقة الساحل.

ومنذ أن زار المجلس المنطقة في السنة الماضية، تم عمل الكثير للاستفادة من العمل المنجز الذي شهدناه خلال تلك الزيارة. ومع ذلك، يتعين مضاعفة الجهود إذا كنا نريد تحقيق التفعيل الكامل في جميع القطاعات خلال الشهور المقبلة والتصدي للتهديد العابر للحدود. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/432)، فإن تعبئة التمويل مسألة رئيسية تؤثر في القوة. وعلى الرغم من سخاء المانحين الكثيرين لدى إعلان التعهدات، لم يتم صرف معظم تلك التعهدات، الأمر الذي يعطل العمليات والتخطيط الطويل الأمد. وبالإضافة إلى التمويل الذي قدمناه للجهود الإنمائية والإنسانية وقدره ٣٨٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الماضية ومساهماتنا المقدمة من خلال صناديق الاتحاد الأوروبي، تعهدت المملكة المتحدة بتقديم تمويل إضافي قدره ٢,٧ مليون دولار لدعم الهياكل الأساسية للمكون النيجري في القوة المشتركة ولدعم عمليات الإجلاء الطبي بواسطة الطائرات العمودية. ونعتزم إتاحة هذا التمويل في الشهر المقبل، ونحث بقوة جميع الشركاء على الوفاء في أقرب وقت ممكن بالالتزامات المالية التي تعهدوا بها للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن المملكة المتحدة تقر بمساهمة الجهات الفاعلة الإقليمية التي تعمل من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان، ومختلف بعثات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي. ونحن نشجع بقوة تعزيز آليات التنسيق بين الجهات الفاعلة لضمان عدم ازدواجية الجهود.

وبالإضافة إلى هذه الأنشطة الإقليمية، من المهم أن تواصل فرادى البلدان اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني. وفي مالي، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا بشأن عملية السلام، ونأمل أن يستمر هذا الزخم حتى موعد إجراء الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه، وبعد إجرائها. ولا بد من مضاعفة الجهود السياسية إذا أردنا حقا تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونحن، بوصفنا مجلس الأمن، ينبغي ألا نتردد في استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك فرض جزاءات على أي جهة من

الجهات الفاعلة التي تعرقل تلك العملية. ونحث بوجه خاص على المشاركة الكاملة للمرأة في تنفيذ ورصد اتفاق السلام.

فالعمليات العسكرية، بما في ذلك العمليات التي تقوم بها القوة المشتركة، لن يكتب لها النجاح إلا إذا كانت قائمة على أساس راسخ ضمن الإطار الأوسع نطاقا لتحسين الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والحماية الإنسانية. وفي هذا الصدد، نحث دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على المضي قدما في إنشاء فريق الدعم من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل بطريقة كلية وشاملة. والمساعدة الإنمائية يجب أن تعالج العوامل المحركة للنزاع، مثلا عن طريق التصدي للتهميش أو المساعدة على تعزيز حوكمة تخضع لقدر أكبر من المساءلة. وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال الإنمائية يجب أن تكون مرتبطة بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبالتأكيد، بعمليات البعثة المتكاملة. ومن المهم أن تقترن العمليات العسكرية بتوفير الخدمات للسكان. ولذلك، فإننا نتطلع إلى رؤية تفاصيل تحسين الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، التي يجب أن يكون في صميمها نهج شامل على نطاق الأمم المتحدة وعبر الحدود إزاء منع نشوب النزاعات. وهنا سيجري اختبار مفهوم الحفاظ على السلام. ونأمل ألا نضطر لنستخلص العبر مجددا من الدروس التي تعلمناها في العديد من المسارح.

وأي عمل عسكري يجب، بطبيعة الحال، أن يتم في امتثال تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونرحب بتأييد إطار الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كجزء من الاتفاق التقني بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة، وبالتزام المجموعة الخماسية بتنفيذ ذلك الاتفاق بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثة المتكاملة. إن الفشل في حماية المدنيين سيغذي التطرف ويعرض للخطر مساهمات التمويل في المستقبل. وفي هذا الصدد، أؤيد التعليقات التي أدلت بها زميلتي الأمريكية بشأن الحادث الذي وقع مؤخرا.

فالحل الذي يعالج الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار هو السبيل الوحيد لضمان الأمن الطويل الأجل في المنطقة. والحل النهائي سيكون حلا سياسيا، يشمل المساعدة الإنمائية والدعم العسكري. ويجب أن يكون شاملا للجميع وأن يكفل المشاركة الكاملة والمتكافئة للمجتمع بأسره، بمن فيه النساء، من أجل تحقيق النجاح. ويجب أن يوفر الفرص الاقتصادية الحالية ويوجد بديلا جذابا عن التطرف. ذلك هو السبيل الأمثل لتحسين حياة الذين يعيشون في منطقة الساحل، وهو أفضل سبيل لتحسين سلامنا وأمننا الجماعيين.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد جلسة اليوم وبالإحاطات الإعلامية للسيدة بينتو كيتا، والسيد مامان سيديكو، والسفيرين فاطمة كياري محمد والسيد جواو فال دي ألميدا.

إن بيرو تتابع بقلق الحالة الإنسانية العصيبة والتدهور المستمر للأمن في منطقة الساحل. ويجب أن ندين الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا والتطرف العنيف المنتشر على نحو خاص في مناطق الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

واليوم، نود أن نسلط الضوء على ثلاث نقاط نعتبرها أساسية لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في منطقة الساحل.

النقطة الأولى تتعلق بالاستجابات المنسقة. إن مختلف الجهود والمبادرات والآليات المنتشرة في الميدان، يجب أن تحافظ على الاتساق السياسي والتشغيلي، تجسيدا وتلبيةً لاحتياجات وأولويات بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع على اتفاق تقني بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والاتحاد الأوروبي وأعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفقا للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧).

ونشدد على أهمية الصلة التشغيلية التي أقيمت بين القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والبعثة المتكاملة. ونسلط الضوء أيضا على إنشاء صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ لتوجيه التبرعات التكميلية، وقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتمديد ولاية القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لعام آخر. ونعتقد أن هذه المبادرات ينبغي أن تعمل على التعجيل بالتعزيز المطلوب للقدرات التشغيلية للقوة المشتركة، لا سيما عندما يؤدي الافتقار للتمويل إلى تقويض التعاون التقني الذي تُطالَبُ البعثة المتكاملة بتوفيره. ونشدد على أن التمويل يجب أن يكون مستداما ويمكن التنبؤ به.

النقطة الثانية التي أود أن أسلط الضوء عليها تتعلق بالأسباب الجذرية للنزاع، التي نُوقشت بالفعل. إن الاستجابة للحالة الحرجة في منطقة الساحل تتجاوز البعد العسكري. والمطلوب هو اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للنزاع، ويعزز، اقترانا بتعزيز التنمية، تطوير حقوق الإنسان وأهميتها. ونرى أن من المهم بشكل خاص تعزيز سيادة القانون والنمو الاقتصادي ومواجهة آثار تغير المناخ وزيادة مشاركة النساء والشباب في الإجراءات الوطنية، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونعتقد أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل توفر إطارا ملائما للعمل على تعزيز الحوكمة والأمن والتنمية في المنطقة، ونؤكد على أهمية تزويدها بالموارد الكافية.

ونقطتي الثالثة تتعلق بعملية السلام في مالي. إننا نلاحظ بقلق عدم إحراز تقدم في هذه العملية، وتدهور الأمن، مما يزيد من التطرف في مناطق مختلفة من منطقة الساحل. ونأمل أن تؤدي الانتخابات المقبلة في مالي إلى تعزيز الإطار المؤسسي والحكم الديمقراطي واستئناف الحوار السياسي. ونشدد على أهمية تشجيع المشاركة الواسعة من المواطنين، وزيادة الوعي بالحاجة إلى إدماج ومعالجة احتياجات الفئات الضعيفة والأقليات. ومن الضروري أيضا إيلاء اهتمام خاص للصلات القائمة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود والجماعات الإرهابية وتعزيز الاستجابة الإقليمية لتلك الويلات.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعمنا للجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وجهود البعثة المتكاملة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من بين الوكالات والجهات الفاعلة الأخرى الملتزمة بتحقيق السلام المستدام.

ونعتقد أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثال واضح على الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأفريقية الاضطلاع بمسؤوليات أكبر في العمل المشترك لتعزيز السلم والأمن في القارة. بيد أن ذلك يتطلب الدعم القوي من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام،على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السيد جواو فالي دي ألميدا.

إن وجهة النظر الأفريقية لمشاكل المنطقة التي حددها السيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، تستحق اهتماما جديا من الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ونتفق في الرأي مع التقييمات المزعجة بأن مستوى الأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار في ذلك الجزء من أفريقيا عال بدرجة لم يسبق لها مثيل. وللأسف، فإن قوى الإرهاب الدولي في منطقة الساحل أقوى. لقد تزايدت

أنشطتها وتسعى إلى التوسع جغرافيا. وتظهر جماعات متطرفة جديدة وقادة متشددون جدد. نحن نعرف الأسباب الكامنة وراء ذلك. ومن أهمها انهيار ليبيا كدولة، الذي حدث نتيجة للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية. ونعتقد أنه إذا لم يتم تطبيع الحالة هناك، سيكون من الصعب تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل على نحو مستدام.

لقد رحبنا بمبادرة دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الساحل في عام ٢٠١٧ بإنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد تحقق الكثير خلال العام الماضي على الصعيد العملي. نفذت بنجاح عمليتان عسكريتان. واستكمال قدرة الملاك الوظيفي في المقر في مراحله النهائية وآليات تمويلها قائمة. ونتوقع الإعلان قريبا عن خطط ملموسة من أجل مواصلة العمليات المشتركة ضد المليشيات.

وفي الوقت نفسه، شعرنا بالانزعاج لسماع أن عملية تشكيل الوحدات التابعة للمجموعة الخماسية تباطأت في الآونة الأخيرة. ولم يحرز تقدم في إنشاء القواعد العسكرية وتزويدها بكميات كافية من الأسلحة، الأمر الذي سيكون له تأثير خطير على استعداد القوات لمواجهة التهديدات الحالية. لن يتم حل هذه المسائل دون ضمان تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به للهياكل العسكرية المشتركة لدول منطقة الساحل التي يجري إنشاؤها. وفي هذا الصدد، ندعو الجهات المانحة الخارجية التي قدمت تعهدات وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في إطار ولايتها، وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى حل هذه المسائل في أسرع وقت ممكن.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأهمية اتخاذ المزيد من الخطوات المنسقة من جانب كل من الدول الأفريقية والمجتمع الدولي من أجل مكافحة التطرف في منطقة الساحل والصحراء. من الواضح أنه لا يمكن القضاء على هذه الآفة من خلال الوسائل العسكرية المحضة. وسيكون من المهم العمل لمواجهة توسع الأيديولوجيات المتطرفة والتعامل بفعالية مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة لبلدان المنطقة وتعزيز مؤسسات الدولة فيها. وفي ذلك الصدد، نلاحظ الدور الرئيسي الذي ستضطلع به استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في معالجة هذه المهام.

وتنظر روسيا في إمكانية إقامة تعاون فعال مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في معالجة المشاكل الإقليمية الأساسية. وقد بدأنا بالفعل تقديم المساعدة التقنية والعسكرية إلى عدد من الدول في المنطقة والمساعدة في تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وسنواصل الإسهام في تعزيز الإمكانات العسكرية للقوات العسكرية للمجموعة الخماسية حتى يمكن للقوة مشتركة أن تصبح أداة فعالة من أجل استعادة وصون السلام في غرب أفريقيا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. كما نشكر السيدة بنتوكيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام؛ والسيد مامان سيديكو، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد جواو فال دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم الإعلامية.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذ المجلس القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومنذ اتخاذه، تحقق تقدم في نشر ودعم القوة المشتركة، الأمر الذي ترحب به الصين. غير أن منطقة الساحل تواجه، في الوقت نفسه، تحديات متعددة الأوجه، بما في ذلك حالة أمنية هشة وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية المتزايدة الخطورة. وندعو المجتمع الدولي إلى

زيادة مشاركته وتوخي نهج متكامل إزاء تلك التحديات. وأود أن أتناول النقاط التالية:

أولا، نحن بحاجة إلى تكثيف الدعم للقوة المشتركة، التي تمثل إسهاما هاما في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا والعالم أجمع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم على نحو كامل ويستفيد إلى أقصى حد من القيادة الأفريقية في السعي إلى إيجاد حلول للمشاكل الأفريقية، وينبغي له أن يدعم بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية في جهودها الرامية إلى صون السلام والأمن في منطقة الساحل. لقد عقدت دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مؤتمرا ناجحا لإعلان التبرعات للقوة المشتركة، وجرى التوقيع على الاتفاق التقني على النحو المطلوب في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مستعدة لتقديم دعمها، وتعرب الصين عن تقديرها لذلك. ويحدونا الأمل في أن تقدم البعثة بنشاط الدعم اللازم بمجرد تهيئة الظروف اللازمة من قبيل التمويل، وسوف نجري تقييما لتجربتها في الواقع العملي. وتشيد الصين بتقرير الأمين العام (S/2018/432) لتقديم مقترحات بشأن الدعم، وهي ما سندرسه مع الدول الأعضاء الأخرى.

ثانيا، إن التسوية السياسية للقضايا الإقليمية الساخنة ذات الصلة ينبغي أن تحظى بالأولوية. وعلى أساس احترام سيادة البلدان المعنية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط بلدان المنطقة في المضي قدما بعملية السلام وتعزيز المصالحة الوطنية ومواصلة العمل من أجل تهدئة وحل القضايا الساخنة ذات الصلة، مما يساعد بالتالي على تهيئة الظروف المفضية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الساحل. في الوقت الحاضر، ينبغي تقديم الدعم إلى جميع الأطراف المعنية في مالي من أجل الإسراع في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والتصدي بشكل جدي للآثار غير المباشرة لقضايا خارج المنطقة على منطقة الساحل، من قبيل الأزمة الليبية، من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية.

ثالثا، ينبغي زيادة دعم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، بالنظر إلى خطورة الحالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه ويساعد وكالات مكافحة الإرهاب ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة في الاضطلاع بدور نشط في هذا الصدد. فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية جمعاء. ويجب علينا القضاء عليه بحزم، أينما وحيثما يظهر. ويتعين على جميع البلدان أن تلتزم بمعايير موحدة وأن تعمل بعزم للقضاء على جميع المنظمات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن. وينبغي للعمليات الدولية لمكافحة الإرهاب كفالة الدور القيادي للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، مع التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية الأخرى المعترف بها عالميا التي تحكم العلاقات الدولية وتعزيز التنسيق.

رابعا، ينبغي لنا أن نقدر دور الآليات الإقليمية ونستفيد منه على أفضل وجه ممكن. تثمن الصين الدور الإيجابي الذي تضطلع به البلدان والمنظمات الأفريقية من قبيل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في السعي لإيجاد حلول للقضايا في منطقة الساحل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الاتصال والتنسيق مع بلدان المنطقة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ويعمل بشكل أساسي لمواءمة فرادى استراتيجيات البلدان والمنطقة مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بما يحقق أقصى استفادة من مزاياها النسبية لإيجاد أوجه التآزر. تعكف الأمم المتحدة حاليا على تنقيح استراتيجيتها المتكاملة، وتأمل الصين أن تأخذ هذه الجهود في الاعتبار الجدي آراء بلدان المنطقة وتلبي الاحتياجات الحقيقية للبلدان المعنية.

تدعم الصين البلدان الأفريقية في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. كما نؤيد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

في أفريقيا، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في جهودها الرامية إلى التصدي لمشاكل السلام والأمن في أفريقيا. ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي لتقديم إسهامات إيجابية للأمن والتنمية في منطقة الساحل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم – السيدة بينتو كيتا، والسيد مامان سيديكو، والسيدة فاطمة كياري محمد، والسيد جواو فال دي ألميدا – على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتطورات الأخيرة في المنطقة.

إن الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة، والتي فرضت تحديات في مجالات الحكم الرشيد والتنمية، متشابهة في طبيعتها ومترابطة.

إن المشاكل والتحديات المطروحة، هي بطبيعتها عابرة للحدود. وفي هذا السياق، يعد التعاون بين البلدان المجاورة وداخل المنظمات الإقليمية، أمرا حاسما لتحقيق تقدم ملموس وطويل الأمد. وتشكل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بقوتها المشتركة، مثالاً على مثل هذا التعاون الشامل.

إننا نعرب عن دعمنا الكامل لولاية القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونأمل أن يتم تفعيل عملها قريباً بشكل كامل، بدعم من المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، يجب أن تتم عمليات القوة المشتركة من خلال الامتثال الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن بولندا تقدم مساعدة عينية للقوة المشتركة. حيث زودنا وحدة القوات التشادية العاملة داخل القوة، بالعديد من المعدات. علاوة على ذلك، قررنا مؤخرا تقديم دعم إضافي للقوة المشتركة، من خلال القدرات التدريبية البولندية. ورداً على الطلب الذي تقدمت به بلدان المجموعة الخماسية، أعلنت بولندا عن استعدادها لعقد دورات تدريبية في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وأخيرا، تود بولندا أن تعرب عن دعمها الكامل للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية، والتأكيد كذلك على اعترافنا بالدور الرئيسي الذي يقوم به الشركاء الإقليميون في العمليات العسكرية في منطقة الساحل.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.